المملكة المغربية

جهة الرباط سلا القنيطرة
ⵜⵓⵔⴰ ⵙⵍⴰ ⵓⵎⵓ ⵣⵉ ⵖⵔⵔⴱ
Région Rabat Salé Kénitra

دراسة تصميم إعداد تراب

جهة الرباط ـ سلاـ القنيطرة

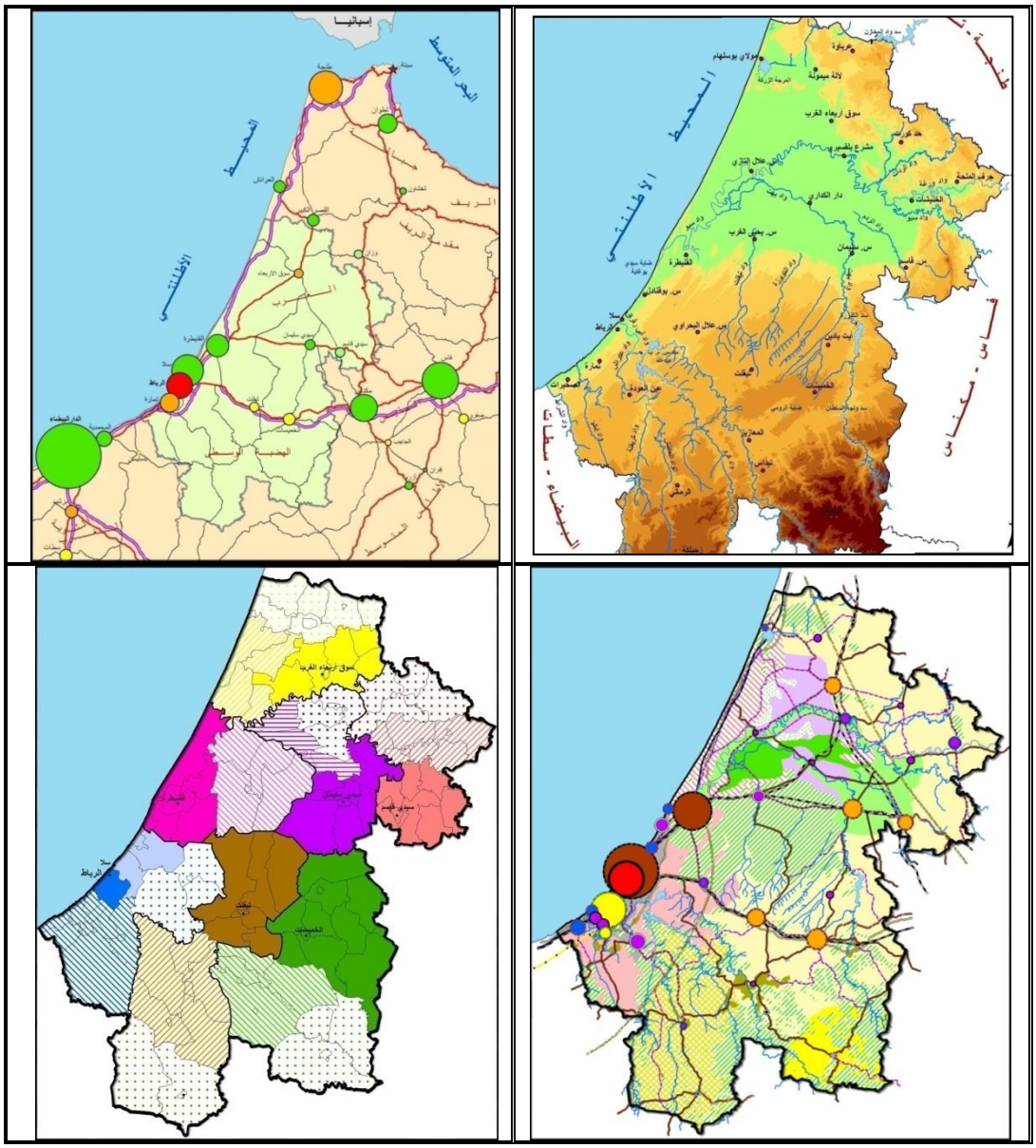

الإطار العام للتنمية الجهوية
المستدامة والمنسجمة للمجالات الحضرية والقروية

عياد دراسات

2020

المحتويات

الإطار العام لإعداد وتنمية جهة الرباط-سلا-القنيطرة 4

1- التوظيف الأمثل لريع موقع جيواقتصادي متميز 4
2- ابتكار وتعزيز صيغ التكامل الوظيفي داخل الجهة ومع خارجها 5
3- ضرورة تعبئة القدرات البشرية العديدة والمتميزة 5
4- السعي الإرادي إلى إعداد مجالي متوازن وتنمية اجتماعية واقتصادية عادلة 7

آفاق تطورات السكان واختلافاتها المجالية 10

1- تكاثر سكاني هام، جد متفاوت بين المناطق 10
2- تزايد ديمغرافي مستقبلي متواصل، رغم تخفيف وتيرته 10

تقوية الإنتاج الفلاحي وتنمية العالم القروي 13

1- مركزية النشاط الفلاحي في الاقتصاد الجهوي 13
2- أهمية مساهمة التصميم الفلاحي الجهوي في تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني 13
3- ضرورة وضع المخطط الجهوي لإعداد وتنمية القطاع الفلاحي 14

تعبئة الإمكانات لتشييد قطاع صناعي قوي 18

1- تعدد مقومات التصنيع ومحدودية الإنتاج 18
2- حشد الطاقات من أجل تصنيع جهوي رفيع ومستديم 19
3- تقوية وسائل دعم المقاولات الصناعية 20
4- نشر النشاط الصناعي بالمناطق الداخلية الشمالية من الجهة 21

وعود القطاع السياحي وجهود تطويره 23

1- حركة سياحية متواضعة، تتركز بالعاصمة 23
2- الخطط الموضوعة لتنمية النشاط السياحي 23
3- المشاريع السياحية الأساسية الجاري تنفيذها 24
4- بلورة خطة إعداد وتنمية سياحة جهوية مندمجة 26
5- مجالات سياحية أصيلة ومتكاملة 27

تقوية، تكثيف وتأهيل بنيات النقل والمواصلات 30

1- إعادة هيكلة بنيات النقل والمواصلات الجهوية 30
3- قضايا النقل الحضري 31
4- إحداث وتطوير بنيات النقل الخارجي 32

تأهيل المدن وتقوية الجهاز الحضري الجهوي 35

1- تمدين في مجمله حديث، سريع التطور وغير متوازن 35
2- سيرورة التمدين والمجالات الحضرية 36
3- مقاربات إعداد مجالي ملائمة لأوضاع حضرية متباينة 37
4- من جهاز حضري جهوي واضح الاختلال إلى شبكة حضرية جهوية متراتبة ووظيفية 39

تأهيل التربية والتعليم والتكوين : الرهان الحاسم لتنمية الاقتصاد والمجتمع والثقافة 44

1- التعارض المزدوج في منظومة التعليم الابتدائي والثانوي 44
2- تقوية البنيات الجامعية، تطوير فروع التكوين وإنعاش البحث العلمي والتكنولوجي..... 47
3- تقوية، تطوير وتنويع جهاز التكوين المهني الجهوي..... 49

تكثيف البنيات الاستشفائية وتقوية التأطير الطبي..... 51

1- تعزيز وشيك للتجهيز الاستشفائي العمومي 51
2- ضرورة تقوية البنيات الاستشفائية في مناطق الخصاص الصحي..... 52
3- التكثيف التدريجي للتأطير الطبي 53

مؤهلات ومخاطر بيئة طبيعية رفيعة التنوع وشديدة الهشاشة 56

1- تنوع البيئات الطبيعية الجهوية 56
2- مجال غابوي مضغوط باستمرار 57
3- المشاريع الأساسية لتهيئة وتنمية المجال الغابوي الجهوي 60
4- أهمية المناطق الرطبة البيئية 62
5- حماية الشواطئ وإعدادها المتوازن 63

تفعيل التصميم الجهوي لإعداد تراب جهة الرباط-سلا-القنيطرة..... 66

1- الأدوات الإجرائية لتفعيل التصميم الجهوي لإعداد التراب..... 66

الإطار العام لإعداد وتنمية جهة الرباط-سلا-القنيطرة

1- التوظيف الأمثل لريع موقع جيواقتصادي متميز

بتوسيعها إلى قرابة 18000 كم^2، وامتدادها على حوالي 200 كم من الشمال إلى الجنوب ونحو 100 كم من الغرب إلى الشرق، اكتسبت جهة الرباط-سلا-القنيطرة (ر.س.ق.) موقعا جغرافيا متفردا يجعلها في صميم القسم الشمالي الغربي من التراب الوطني، أي المنطقة الأقوى اقتصادا والأكثف سكانا وتعميرا وتمدينا، والأغنى جيرة. فهذا **الموقع المتميز وهذا التجاور الغني** يكسبان جهة ر.س.ق. الكثير من الامتيازات والعديد من التسهيلات المتظافرة المفعول ذات الوقع الإيجابي على تنمية الجهة وتقوية اقتصادها. ولعل أبرزها :

- **إمكانية استفادة الجهة من واجهتين بحريتين**، الأولى داخلية على المحيط الأطلنتي، تشمل ساحل الجهة ذاتها، مع امتداده شمالا نحو العرائش وجنوبا نحو الدار البيضاء، والثانية مجاورة تطل على البحر المتوسط الذي لم يعد يفصله عن حدود جهة ر.س.ق. سوى 100 كم، أي أقل من ساعة زمنية بحكم توفر الطريق السيار وانطلاق خط القطار السريع؛

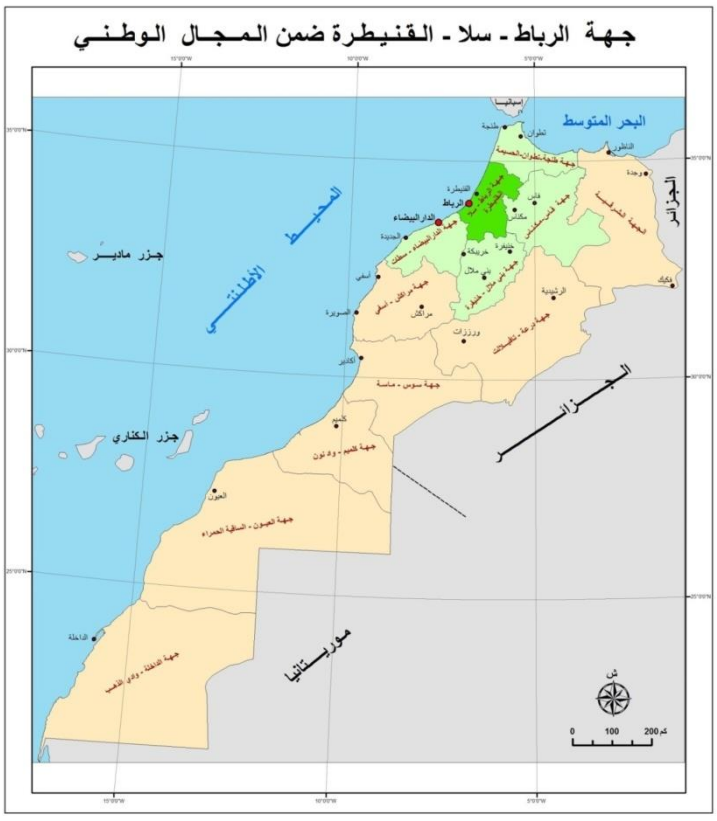

- **الانفتاح الواسع على أسواق الجهات المحاذية**، بل حتى تلك البعيدة، بما فيها جنوب إسبانيا، وذلك بفضل توفر سبل المواصلات السريعة؛
- **تبلور مركزية تواصلية ممتازة** بفضل شبكة المواصلات البرية المختلفة التي تتقاطر وتتقاطع في جهة ر.س.ق. (طرق سيارة، طرق وطنية، سكك حديدية) تربط شمال المغرب وجنوبه وشرقه، علاوة على المطار الدولي ومشروع إنشاء ميناء كبير قرب القنيطرة.

2- ابتكار وتعزيز صيغ التكامل الوظيفي داخل الجهة ومع خارجها

بفضل مرجعها المركزي ونظرا لتنوع مكوناتها المجالية تتوفر جهة ر.س.ق. على مؤهلات تفعيل أشكال جديدة وصيغ مبتكرة من التكامل الاقتصادي والتعاون في شتى المجالات :

- فداخل حدودها، تتوفر الجهة على **مناطق طبيعية شديدة التنوع**، ذات إمكانات متكاملة تستدعي تنفيذ مشاريع مختلفة من أجل تعبئتها واستثمارها بطرائق ووسائل تشاركية؛
- **تجسيد التكامل الوظيفي بين مختلف مجالات الجهة**، سعيا وراء تمتين الروابط وسبل الاندماج خاصة بين المناطق الشمالية والمناطق الجنوبية، بغية بناء اقتصاد قوي ومتنوع، تساهم فيه كافة القدرات الفلاحية الهامة، في مجالات السقي ومجالات البور، الفسيحة في المنطق الداخلية، والخدمات المتطورة المتركز بالمدن الكبيرة الساحلية، علاوة على ما تمثله الثروة الغابوية والبحرية الهامة.
- **إرساء قواعد التعاون والتشارك بين جهة ر.س.ق. والجهات المحيطة بها**، قصد إنجاز مشاريع كبيرة تستفيد منها جميعها في مختلف مجالات الاقتصاد والبنيات التحتية والتجهيز وحماية البيئة، وهو ما من شأنه أن يساعد بفعالية على تنمية المجالات الوسيطة الرابطة بينها ويخرجها من أزمتها وعزلتها.

3- ضرورة تعبئة القدرات البشرية العديدة والمتميزة

يقطن جهة ر.س.ق. حوالي 5 ملايين نسمة، وهو ما يمثل **ثاني كتلة سكانية جهوية بالمغرب و 13,5% من مجموع سكانه**. وقد أدت الزيادة الطبيعية للسكان وتوافد العديد منهم من مناطق أخرى متعددة إلى تضاعف عددهم أكثر من خمس مرات منذ الاستقلال إلى اليوم.

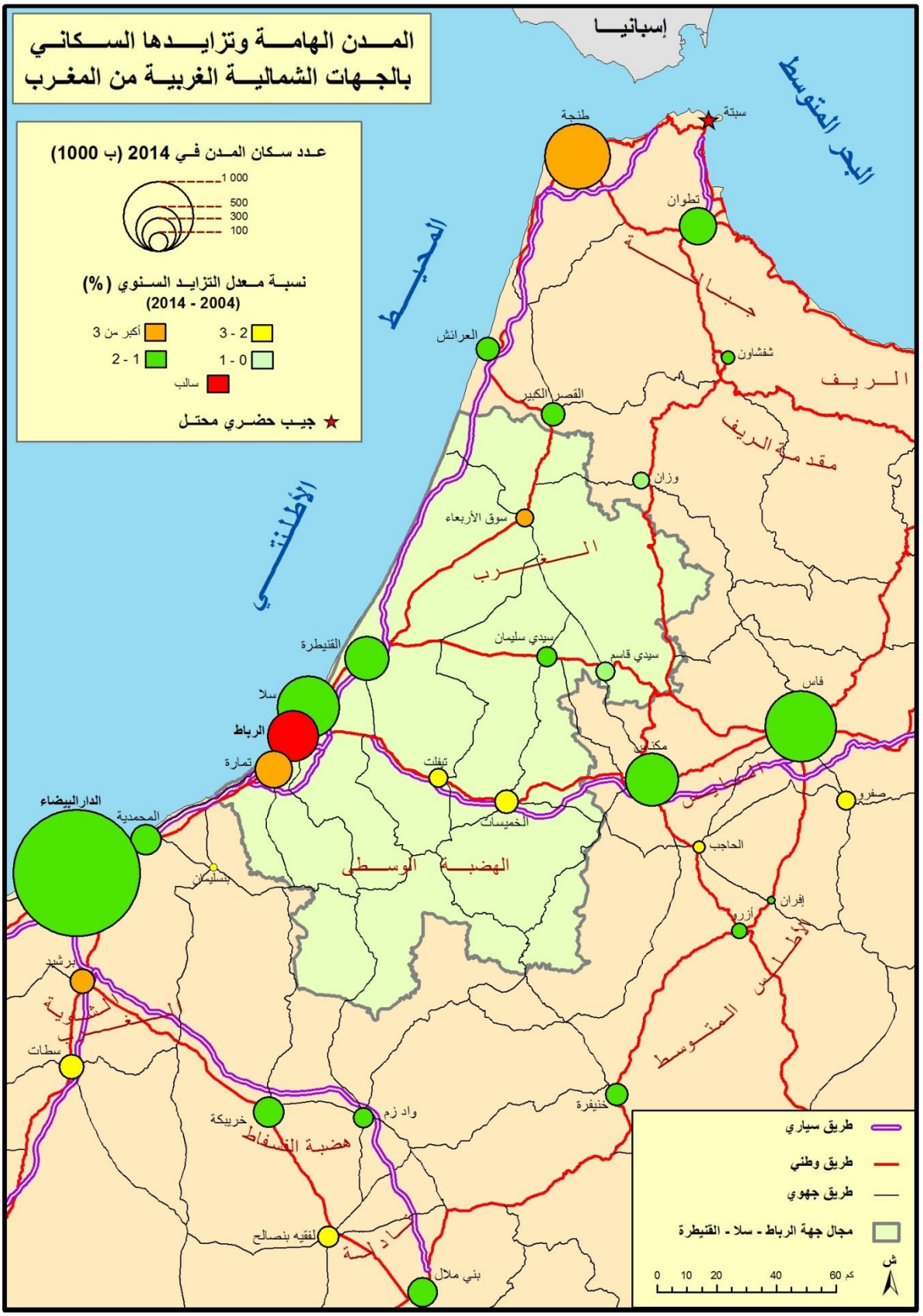
المـــدن الهامـــة وتزايـــدها الســـكاني
بالجـهات الشماليـــة الغربيـــة من المغـرب
عـدد سـكان المـدن فـي 2014 (ب 1000)
1 000
500
300
100
نسبـة مـعدل التزايـد السـنوي (%)
(2014 - 2004)
أكبر من 3
3 - 2
2 - 1
1 - 0
سالب
جيـب حضـري محتـل
إسبانيـــا
البحر المتوسط
المحيط الأطلنتي
طنجة
سبتة
تطوان
العرائش
شفشاون
القصر الكبير
وزان
سوق الأربعاء
القنيطرة
سيدي سليمان
سيدي قاسم
سلا
الرباط
تمارة
تيفلت
الخميسات
مكناس
فاس
صفرو
الحاجب
إفران
أزرو
الدارالبيضاء
المحمدية
بنسليمان
برشيد
سطات
خريبكة
وادزم
خنيفرة
لفقيه بنصالح
بني ملال
الريف
مقدمة الريف
الغرب
الهضبة الوسطى
هضبة الفسفاط
الأطلس المتوسط
طريق سياري
طريق وطني
طريق جهوي
مجال جهة الرباط - سلا - القنيطرة
ش
0 10 20 40 60 كم

يقيم 7/10 سكان الجهة بالوسط الحضري، أي 3,5 مليون نسمة يتجمع 4/5 منهم في **الحاضرة الساحلية الضخمة** الممتدة بين مصاب سبو وبورقراق والشراط، والتي تمثل **سوقا استهلاكية واسعة وخزان شغل هام**، علاوة على كونها تضم **العاصمة الإدارية والسياسية للبلاد** وما يمثله لذلك من وجود كثيف لنخب عديدة ومتنوعة، مغربية وأجنبية، ذات طاقة شرائية قوية. فهذه كلها قدرات بشرية هائلة من شأنها أن تنعش الاقتصاد والخدمات المختلفة وتقوي مستوى جاذبية الجهة وتنافسيتها على كافة الأصعدة.

وزن القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في الناتج الداخلي الخام

القطاعات	% في الناتج الداخلي الخام الجهوي	% الجهة في الناتج الإجمالي للقطاع على الصعيد الوطني
الإدارة العمومية والضمان الاجتماعي	16,5	28,9
الفلاحة	13,9	19,2
النقل والبريد والاتصالات اللاسلكية	11,0	30,2
العقار والإيجار والخدمات المقدمة للمقاولات	11,5	17,7
التعليم والصحة والعمل الاجتماعي	7,9	15,3

المصدر : النشرة الإحصائية السنوية للمغرب 2016

4- السعي الإرادي إلى إعداد مجالي متوازن وتنمية اجتماعية واقتصادية عادلة

لا يزال المجال الجهوي يتصف **بأشكال شتى من عدم التوازن الواضح** بين قطاعات اقتصادية واجتماعية ذات مساهمة وازنة في الناتج الداخلي الجهوي الخام (الإدارة العمومية والضمان الاجتماعي، الفلاحة، النقل والبريد والمواصلات، البناء، التعليم، الصحة...) بينما تبقى مساهمة قطاعات أخرى محدودة جدا رغم أهميتها في بنية الاقتصاد وخدمة المجتمع (الصناعة، السياحة، التجارة، الحرف...).

- **تقابل حاد بين الساحل والداخل**

تركز المنطقة الساحلية الضيقة أزيد من 7/10 سكان الجهة وكذا القسم الأكبر من الاقتصاد العصري والتجهيزات الكبرى والبنيات التحتية الأساسية. ويحتد هذا التقابل أكثر، في الجزء الجنوبي من الساحل حيث يتكدس أكثر من 4/5 سكان مدن الجهة، مما يجعل من المناطق الداخلية مجالات فلاحية ورعوية وغابوية في مجملها.

- **تعارض قوي بين المدن والأرياف**

يتجسد هذا التعارض بين عالمي المدن والأرياف في عناصر أساسية متعددة، أهمها :

- **أن عدد سكان المراكز الحضرية يمثل حاليا مرتين ونصف عدد سكان الأرياف،** أي 3,5 مليون مقابل 1,4 مليون، مما يجعل جهة ر.س.ق. مجالا حضريا بامتياز من حيث عدد السكان، ومجالا فلاحيا من حيث المساحة؛
- في حين يستمر **سكان المدن يتكاثرون بنسبة تناهز 2% سنويا، دخلت الأرياف في مرحلة الركود السكاني** منذ عقدين على الصعيد الجهوي ككل بسبب احتدام حركة النزوح أساسا، بل في طور التناقص في الشق الجنوبي من الجهة؛
- **تحتكر المدن مجموع الزيادة السكانية السنوية** التي تحدث في الجهة.

- **تعدد أشكال الانفتاح والانغلاق المجالي**

تتميز المجالات المختلفة التي تتألف منها الجهة بمستويات متفاوتة من الانغلاق أو الانفتاح، وذلك اعتبارا لمواقعها الجغرافية ومميزاتها الطبيعية، من ناحية، ولكن بالخصوص نظرا لأشكال الإعداد التي استفادت منها طيلة العقود المنصرمة كمد طرق المواصلات وتنمية الاقتصاد، من ناحية أخرى. وتبرز هذه التفاوتات بجلاء بين 4 أصناف من المجالات :

- **الشريط الساحلي** الذي تخترقه حزمة كثيفة من سبل النقل الطرقي المختلفة الواصلة بين الجهة وباقي التراب الوطني والخارج، علاوة على اشتماله على المطار وعلى الميناء المبرمج؛
- **محور المواصلات الهام** الذي يربط التجمع الحضري الكبير الساحلي مع منطقة السايس شرقا؛
- **ممر النقل** الواصل بين القنيطرة ومكناس، بالطريق وسكة الحديد؛
- **مناطق شاسعة داخلية** ذات شبكة طرق ضعيفة، تشتد عزلتها ويزيد انغلاقها كلما تقدمنا نحو الهوامش الشرقية، في مقدمة الريف شمالا وفي المرتفعات الجنوبية الشرقية.

- **تضخم مركز الجهة وتعدد هوامشها**

تتلخص مجمل أشكال التفاوت والتناقض التي تميز الجهة في ذلك التضاد الصارخ بين مجالين متنافرين :

- **الشريط الساحلي الجنوبي** الذي يتركز فيه، على رقعة ضيقة، القسم الأكبر من سكان الجهة ضمن ثاني أضخم حاضرة بالمغرب، تمثل العاصمة قلبها النابض، حيث تتجمع أهم الأنشطة الاقتصادية والتجهيزات الكبرى والبنيات الأساسية والثروات، وتستفيد من طرق مواصلات هامة تربطها بباقي التراب الوطني والخارج؛

مجالات عديدة ومتنوعة متفاوتة التهميش وقليلة التمدين، يعتمد بعضها على أنشطة فلاحية هامة توفر قدرا لا يستهان به من الإنتاج والشغل، فتثبت جزءا معتبرا من سكانها، بينما تعيش مجالات أخرى على زراعة معاشية، ضعيفة الإنتاج والتشغيل، وذات سبل مواصلات نادرة وتجهيزات اجتماعية واهية، مما يجعل منها مناطق متأزمة وطاردة للسكان.

آفاق تطورات السكان واختلافاتها المجالية

1- تكاثر سكاني هام، جد متفاوت بين المناطق

- **تحتضن جهة ر.س.ق ثاني كتلة سكانية بين الجهات المغربية**، وذلك بنحو 4,9 ملايين نسمة، وهو ما يمثل 13,5% من مجموع سكان المغرب على نحو 2,5% من مساحته، فتكون **الكثافة المتوسطة تناهز 275** ساكن في الكم^2 (5,5 مرات أعلى من المعدل الوطني)؛
- **سجلت الجهة**، خلال العقود الستة المنصرمة، **أعلى نسبة زيادة سكانية بين كافة الجهات** (باستثناء المناطق الصحراوية المسترجعة)، وذلك بمعدل سنوي يناهز 2,4% (مقابل 1,9 على الصعيد الوطني)؛
- **تضاعف عدد سكان الجهة 4 مرات خلال السنوات المائة الماضية**. وتوجد **نسبة التزايد السكاني السنوي الحالي في مستوى 1%**، مما يدل على أن جهة الرباط-سلا-القنيطرة قد **طوت**، في مجملها، **جل مراحل الانتقال الديمغرافي**؛
- **تبلغ الكتلة السكانية بالمدن والمراكز الحضرية نحو 3,5 ملايين**، وهو ما يعادل 87 مرة العدد القليل الذي كان في مستهل القرن الماضي (40.000 بمدينتي الرباط وسلا). وقد تضاعف تقريبا 7 مرات بين إحصائي 1960 و 2014. و**تبلغ نسبة تمدين السكان 72%**، أي حوالي ضعف ما كانت عليه في بداية الاستقلال (35%)؛
- **دخلت الأرياف مرحلة الركود السكاني** مع بداية القرن الحالي، قبل أن يشرع عدد قاطنيها في **التناقص خلال العقدين السالفين**، لينزل حاليا دون 1,36 مليون نسمة؛
- **استمرار تركز غالبية السكان بالمنطقة الساحلية التي يقطنها الآن نحو 3,3 ملايين نسمة**، أي 2/3 مجموع سكان الجهة، على رقعة تقل عن 1/6 مساحتها، فتتعدى الكثافة 1100ن/كم^2. **ويستحوذ هذا المجال الساحلي على 85% من الزيادة السكانية بالجهة**، مقابل 35% فقط خلال عقد الستينات من القرن الماضي.

2- تزايد ديمغرافي مستقبلي متواصل، رغم تخفيف وتيرته

- **استمرار تمهل وتيرة التزايد السكاني** خلال العقدين المقبلين، فيرتقب أن ينزل حجم الزيادة السكانية إلى نحو 41.000 في المتوسط سنويا خلال فترة 2020-2030، (بنسبة تزايد 0,8%) ثم إلى حوالي 27.000 بين 2030 و 2040 (بنسبة 0,5%). هكذا قد ينمو عدد سكان الجهة بنحو 410.000 في العقد الأول، ليصل إلى 5,3 ملايين نسمة، ثم بحوالي 266.000

في العقد التالي، ليرتفع إلى 5,6 ملايين تقريبا. بذلك تكون الجهة قد زاد سكانها بحجم 680.000 ساكن خلال هذين العقدين.

- **تضخم أكبر لعدد سكان المدن، ليتعدى عدد الحضريين 4 ملايين في 2030 ينضاف إليهم نحو 400.000 آخرون في أفق 2040.** فتكون الزيادة الإجمالية خلال العقدين المقبلين 26% في المجموع، وبذلك ترتفع نسبة التمدين بالجهة من 72% حاليا إلى 80%.

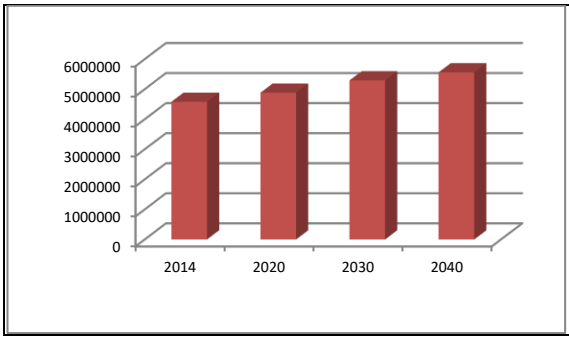

استشراف تطور سكان الجهة في أفق 2040

السنة	عدد السكان	الزيادة الإجمالية	متوسط الزيادة السنوية	نسبة التزايد السنوي
2014	4.581.000	-	-	-
2020	4.884.000	303.000	50.500	1,07
2030	5.294.000	410.000	41.000	0,81
2040	5.560.000	266.000	26.600	0,49

المصدر : مكتب الدراسات

- **تناقص عدد سكان الأرياف بنحو 1/4 مليون نسمة** خلال العقدين المقبلين، فيتقلص العدد إلى نحو **1,26 مليون في 2030، ثم 1,12 مليون في 2040.**

تطور عدد سكان المدن والأرياف في أفق 2040

السنة	سكان المدن				سكان الأرياف			
	العدد	الزيادة الإجمالية	متوسط الزيادة السنوية	% سكان المدن	العدد	الزيادة الإجمالية	متوسط الزيادة السنوية	% سكان الأرياف
2014	3.199.000	-	-	69,8	1.382.000	-	-	30,2
2020	3.526.000	327.000	54.500	72,2	1.358.000	24.000-	4000-	27,8
2030	4.035.000	509.000	50.900	76,2	1.259.000	99.000-	9.900-	23,8
2040	4.440.000	405.000	40.500	79,9	1.120.000	139.000-	139.000-	20,1

المصدر : مكتب الدراسات

- **تخفيف حركة الزحف الديمغرافي نحو المنطقة الساحلية،** التي **تحتضن نحو 2/3 قاطني التراب الجهوي برمته، بحوالي 3,3 مليون نسمة حاليا،** أي 6 أضعاف ما كان عليه إبان الاستقلال. ومن المنتظر أن **يزيد عدد سكان المجالات الساحلية بنحو 0,6 مليون نسمة في أفق 2040، ليتعدى آنذاك 3,8 مليون، مقابل أزيد من 1,7 مليون للمجالات الداخلية.**

- **تفاوت إيقاع النمو السكاني حسب الأقاليم والعمالات،** يؤدي إلى زيادة الثقل الديمغرافي لإقليم القنيطرة وعمالتي سلا والصخيرات-تمارة، بينما تنخفض حصص أقاليم الخميسات و س. قاسم، و س. سليمان، ويتراجع وزن عمالة الرباط بأكثر من 28% (من 12,6% إلى 9,1 فقط).

التطور المرتقب لسكان العمالات والأقاليم

العمالة أو الإقليم	2014		2020		2030		2040		الزيادة السكانية (2020-2040)
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
القنيطرة	1.062.000	23,2	1.159.000	23,7	1.287.000	24,3	1.376.000	24,7	217.000
سلا	982.000	21,4	1.071.000	21,9	1.186.000	22,4	1.254.000	22,6	183.000
الصخيرات-تمارة	575.000	12,6	674.000	13,8	807.000	15,2	892.000	16,0	218.000
الخميسات	542.000	11,8	555.000	11,4	573.000	10,8	595.000	10,7	40.000
س. قاسم	522.000	11,4	537.000	11,0	558.000	10,5	571.000	10,3	34.000
الرباط	578.000	12,6	554.000	11,3	529.000	10,0	507.000	9,1	-47.000
س. سليمان	320.000	7,0	334.000	6,8	354.000	6,7	365.000	6,6	31.000
الجهة	**4.581.000**	**100**	**4.884.000**	**100**	**5.294.000**	**100**	**5.560.000**	**100**	**676.000**

المصدر : مكتب الدراسات

تقوية الإنتاج الفلاحي وتنمية العالم القروي

نظرا لوزنها الاقتصادي الكبير في الناتج الداخلي الجهوي ودورها الاجتماعي الهام في ميدان التشغيل وتوفير الغذاء، تتبوأ الفلاحة مكانة مرموقة جدا، بالنسبة لسكان الأرياف والمدن على حد سواء، وهو ما يجعلها محط عناية خاصة في استراتيجية التنمية الجهوية.

1- مركزية النشاط الفلاحي في الاقتصاد الجهوي

تأتي **جهة الرباط-سلا-القنيطرة على رأس الجهات الفلاحية بالمغرب**، وذلك اعتبارا لوفرة وتنوع إنتاجها النباتي والحيواني:

- **تساهم الجهة بنمو 1/8 إلى 1/6 المحصول الوطني من الحبوب، كما يكتسي الأرز أهمية خاصة** ضمنها؛
- **تصل حصة إنتاج القطانيات بين 1/4 و 1/3 المحصول المغربي الإجمالي؛**
- **الجهة الأولى في المزروعات الزيتية؛**
- **تمثل الجهة قطبا أساسيا في المزروعات السكرية بنحو** 25% إلى 30% من المحصول الوطني من الشمندر وقصب السكر؛
- **جهة رئيسة لإنتاج الخضراوات**، بنحو 1/5 المحصول السنوي المغربي، من بواكير موجهة أساسا للتصدير، وخضراوات فصلية للأسواق الداخلية؛
- **منطقة هامة جدا لإنتاج الفواكه** المختلفة بحوالي 1/5 المحصول الوطني، في مقدمتها الحمضيات (453.000 طن في 2017)، علاوة على **أكثر من نصف إنتاج المغرب من الفواكه الحمراء؛**
- **توفر الجهة نحو 1/5 الإنتاج الوطني من الحليب**، وكميات عالية من اللحوم الحمراء والبيضاء، والبيض والعسل.

2- أهمية مساهمة التصميم الفلاحي الجهوي في تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني

1.2- منجزات التصميم الجهوي

خلال السنوات 12 الماضية (2008-2020) كان للتصميم الفلاحي الجهوي بالغ الأثر على النشاط الزراعي وتربية الماشية بالجهة. اشتمل برنامج عمل هذا التصميم على أزيد من 260 مشروعا في مختلف سلاسل الإنتاج، يحتاج تنفيذها استثمارات إجمالية تناهز 46 مليار درهم. الهدف المرسوم هو **مضاعفة الإنتاج الفلاحي بنحو مرتين ونصف** عند نهاية البرنامج عن طريق رفع مستويات المراديد في كافة الزراعات، من **5,5 على 13,1 طن في الهكتار على**

الصعيد الكلي.

ترقبات تطور الإنتاج الفلاحي حسب التصميم الفلاحي الجهوي

المزروعات والمغروسات	2008			2020		
	المساحة (هـ)	الإنتاج (ط)	المردود (ط/هـ)	المساحة (هـ)	الإنتاج (ط)	المردود (ط/هـ)
الأشجار المثمرة	76.893	446.345	5,8	182.705	2.267.834	12,4
القطانيات	59.700	36.606	0,6	108.000	134.290	1,2
المزروعات العلفية	69.331	1.284.100	18,5	113.000	3.731.500	33,0
الخضراوات	53.599	1.336.574	24,6	96.054	3.432.700	35,7
المزروعات السكرية	22.010	925.140	42,0	35.600	2.156.500	60,6
المزروعات الزيتية	52.600	79.235	1,3	56.000	107.600	1,9
الحبوب	631.964	1.237.919	1,9	399.000	1.130.925	2,8
المجموع	**966.097**	**5.315.919**	**5,9**	**990.359**	**12.961.349**	**13,1**

المصدر : المديرية الجهوية للفلاحة.

2.2- من أجل تقييم نتائج التصميم الفلاحي الجهوي

تسمح معطيات سنة 2018، بالوقوف على مدى التقدم الذي حققه التصميم الفلاحي الجهوي في إنجاز الأهداف المرسومة أصلا، في مختلف مشاريع وسلاسل الإنتاج. هكذا يتبين أن نسبة الإنجاز قد تجاوزت 4/5 إنتاج الحمضيات. و 7/10 في مجال اللحوم الحمراء، و 3/5 للأرز والمزروعات السكرية، و 1/2 للحليب والعسل، بينما بقيت في مستوى 25 إلى 30% في حالات المزروعات الزيتية.

ألا وقد أشرف هذا التصميم على بلوغ مداه (2020)، غدا من الضروري **تقييم أعماله ومنجزاته بطريقة موضوعية**، الغاية منها الوصول إلى **حصيلة شاملة لهذه الخطة الهامة، توضح نقط القوة ومكامن الضعف** التي ميزتها خلال تفعيلها، وبالتالي **استخلاص العبر وتصحيح المقاربة المنهجية التي اعتمدت. ويستحسن أن تتم عملية هذا التقييم التشخيصي بطريقة تشاركية، في صيغة حوار جهوي حول القضية الفلاحية في الجهة**. ويلزم **تتويج هذا الحوار الجهوي الهام بوثيقة تأليفية، تتخذ أرضية أساسية لبناء الخطة الفلاحية للسنوات العشر المقبلة**.

3- ضرورة وضع المخطط الجهوي لإعداد وتنمية القطاع الفلاحي

1.3- خطة عمل متكاملة الأهداف

مهمة المخطط الجهوي لتنمية القطاع الفلاحي تكمن في **استكمال منجزات التصميم** السابق، وكذلك في **توسيع وتقوية استراتيجيته لكي تشمل كافة جوانب الحياة بالعالم القروي**، نظرا **لروابط التكامل الوثيقة التي توجد بين العمل الفلاحي في حد ذاته ومختلف معطيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي**.

2.3- أهمية التدبير المندمج لعنصر الماء

لذا يتحتم بناء وتنفيذ خطة شاملة قصد **التحكم الأمثل في عنصر الماء** قصد استدامة استعماله في تكثيف الإنتاج الفلاحي، من ناحية، وبغية الوقاية من الأضرار المختلفة التي يمكن أن يحدثها. وتتألف هذه الخطة من عمليات أساسية، متكاملة ومتزامنة، أهمها :

- **شق قنوات كبيرة**، قادرة على صرف فائض مياه الأنهار، من عالية سهل الغرب حتى المنطقة الساحلية، حيث يمكن استعمالها في تغذية الفرشات الباطنية.
- **المحافظة على المياه الجوفية** المستعملة للري على نطاق واسع، إذ يؤدي الضخ الجائر المستمر، بسبب تفاقم حدة وطول مدد الجفاف، المتعاقبة، إلى استنزاف وتملح وتلوث هذا الرصيد المائي الثمين، الذي يلزم صيانته وادخاره لتوفير ماء الشرب. ففي هذا الاتجاه، تمت برمجة أو تنفيذ مشاريع متنوعة : استعمال مياه سبو الأسفل لسقي الفلاحية بساحل الغرب، عوض المياه الباطنية المحلية ؛ مد قناة مائية من نهر ورغة باتجاه منطقة سيدي سليمان قصد توسيع المجال المسقي.
- **ترشيد استعمال مياه الري** عن طريق استبدال الأساليب الحالية، القائمة على الغمر أو الرش، **بتقنيات السقي الموضعي وتعميمها** على كافة التراب الجهوي. وهذا ما سعى إليه البرنامج الهام الذي ينفذه مسؤولو القطاع الفلاحي.

3.3- توسيع المجال المسقي

تبلغ المساحة المسقية بالجهة نحو 208.000 هكتار حاليا. وبالإمكان زيادة مساحتها بأكثر من 3/5 على المدى المتوسط أو البعيد، بواسطة الكميات المائية التي يوفرها تعميم الري الموضعي وخاصة بناء سدود متوسطة وصغيرة بالهضاب الجنوبية والتلال الشرقية. هكذا يمكن إضافة نحو 132.000 هـ من الأراضي المسقية، فترتفع المساحة المسقية إلى 340.000 هكتار، وهو ما سيمثل 36% من مجموع الأراضي الزراعية بالجهة (950.000هـ).

4.3- تحسين مستوى التكوين لدى الفلاحين وتطوير أشكال تنظيمهم

- بالرغم من توفر عدد من مؤسسات التكوين الفلاحي، فإن الجهة تحتاج إلى تكثيف شبكة مدارس ومعاهد التعليم والتأهيل الزراعي، بغية تكوين الأعداد الكافية والكفأة من الشبان والشابات في مختلف مهن الزراعة والغراسة وتربية الحيوانات، في تناغم وتناسق مع مستجدات هذه القطاعات، وما تتطلبه من تعميق المعرفة بالتقنيات الحديثة والأساليب المتطورة والمعطيات الإحصائية والمهارات المعلوماتية، إضافة إلى مواصفات البيئة الطبيعية وطلبات الأسواق؛
- ينبغي **تحديث برامج وأساليب التأطير الفلاحي** بالنسبة لصغار المنتجين، من أجل خدمتهم بالتكوين المستمر، وإدماجهم الأمثل في معترك الفلاحة العصرية وما تستلزمه من دراية وخبرة؛

- يتوقف رفع مستوى التكوين والتأطير لدى الصغار والكبار، على **تنمية البحث العلمي التطبيقي** في مختلف الشعب والاختصاصات، حتى **يستند النشاط الفلاحي إلى نتائج المعرفة الدقيقة في ميادين التربة والمناخ والنبات والحيوان** وغير ذلك.

5.3- تقوية اقتصاد الأرياف وإدماج العالم القروي

- **تنويع الأنشطة غير الفلاحية بالعالم القروي** في مختلف المجالات المساعدة أو المكملة للإنتاج الزراعي، في عاليته وسافلته؛
- **تهيئة وتجهيز المراكز القروية** بالبنيات التحتية والمرافق اللازمة لتمكينها من تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة، وتأطير مجالاتها المحيطة؛
- **تجويد شبكة الطرق الصغيرة**، الضرورية لربط كافة مواقع التراب الجهوي بمحاور المواصلات الأساسية، والتغلب على حالات العزلة والتهميش، إضافة إلى **تحسين بنيات الاتصالات اللاسلكية** خدمة للسكان والاقتصاد.

في الجملة، إن عصرنة العالم القروي لا تنحصر في تنمية النشاط الفلاحي وحده، وهذه غاية أساسية، بل كذلك في **تقوية كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحقق للأرياف نقلتها** من أوضاعها الحالية، التي يطبعها النقص في التجهيزات والبنيات التحتية، ونسبة غير مقبولة من الأمية والفقر، **إلى أرياف تمتلك قاعدة اقتصادية صلبة**، متنوعة الإنتاج، وإطار عيش يسهل الاندماج بكل أبعاده. لذا، فإن النظرة الاستشرافية لتنمية وتطوير الفلاحة يلزم أن تتم في **تناسق مع التحولات الديمغرافية والمناخية والبيئية** المستمرة وأن تراعي ضرورة إنعاش العالم القروي بكل ما يلزم لمواكبة العصر ومتطلبات التوازن والإنصاف.

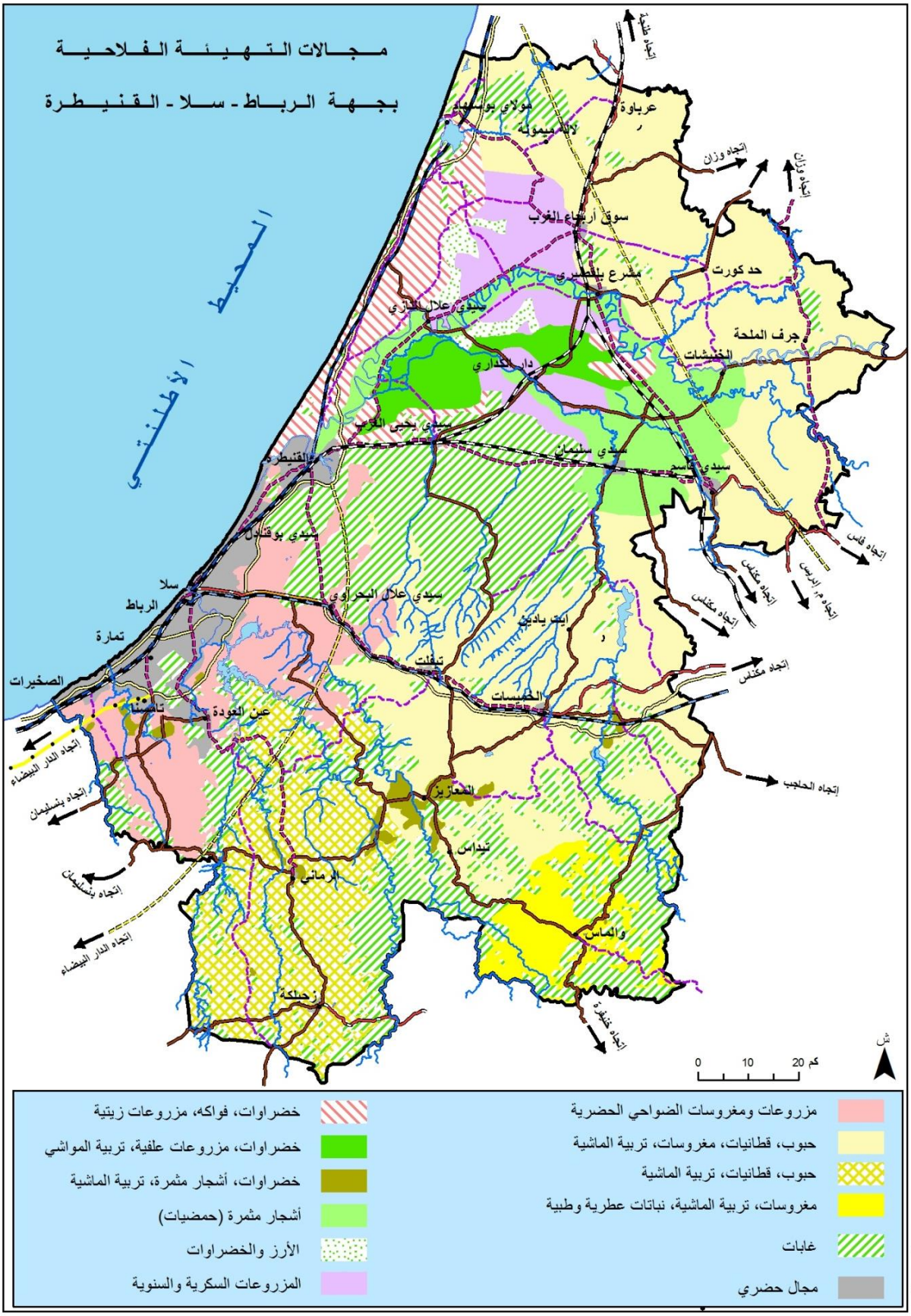
مجالات التهيئة الفلاحية
بجهة الرباط - سلا - القنيطرة
المحيط الأطلنتي
مولاي بوسلهام
لالة ميمونة
عرباوة
سوق أربعاء الغرب
مشرع بلقصيري
حد كورت
جرف الملحة
الخميشات
سيدي علال التازي
دار الكداري
سيدي يحيى الغرب
سيدي سليمان
سيدي قاسم
القنيطرة
سيدي بوقنادل
سلا
الرباط
تمارة
الصخيرات
تامسنا
عين العودة
سيدي علال البحراوي
ايت يادين
تيفلت
الخميسات
المعازيز
تيداس
الرماني
والماس
زحلكة
إتجاه وزان
إتجاه فاس
إتجاه مكناس
إتجاه الحاجب
إتجاه الدار البيضاء
إتجاه بنسليمان
0 10 20 كم
ش
مزروعات ومغروسات الضواحي الحضرية
حبوب، قطانيات، مغروسات، تربية الماشية
حبوب، قطانيات، تربية الماشية
مغروسات، تربية الماشية، نباتات عطرية وطبية
غابات
مجال حضري
خضراوات، فواكه، مزروعات زيتية
خضراوات، مزروعات علفية، تربية المواشي
خضراوات، أشجار مثمرة، تربية الماشية
أشجار مثمرة (حمضيات)
الأرز والخضراوات
المزروعات السكرية والسنوية

تعبئة الإمكانات لتشييد قطاع صناعي قوي

رغم الإمكانات والطاقات المتنوعة المتوفرة بجهة الرباط-سلا-القنيطرة، التي تسمح لها بامتلاك قطاع صناعي هام، فإن هذا الأخير لا يزال ضعيفا في إنتاجه وقليل التأثير في التشغيل وتنشيط الاقتصاد الجهوي، وإعداد المجال.

1- تعدد مقومات التصنيع ومحدودية الإنتاج

- **مقومات عديدة لبناء صناعة معتبرة** :
  - موقع ريع متميز، في قلب المنطقة الاقتصادية الأساسية بالمغرب، التي تحقق 2/3 قيمة الناتج الداخلي القومي وتتوفر على أهم شبكة النقل البري والبحري والجوي؛
  - وجود موارد وكفاءات بشرية وازنة، تناهز 5 ملايين من السكان، يمثلون سوقا استهلاكية واسعة، تنشطها نسبة عالية من الحضريين (7/10)؛
  - أهمية الثروات الطبيعية من ماء وكساء غابوي وتنوع صخري؛
  - ضخامة وتنوع الإنتاج الزراعي والحيواني؛
  - تركز أشكال عديدة من سلطات القرار السياسي والإداري، ومن مواقع الثقل الجامعي والعلمي والإعلامي.
- **نشاط صناعي جهوي محدود**، لا يمنح الجهة إلا حصصا قليلة نسبيا في الإنتاج الصناعي الوطني :
  - لا تتعدى حصة الصناعة 8% في الناتج الخام الجهوي؛
  - قطاع صناعي متواضع من حيث حجم وقيمة إنتاجه، وعدد منشآته والمشتغلين فيه ومبالغ الاستثمار والتصدير؛
  - انتعاش صناعي حديث يحسن مختلف المؤشرات الإنتاجية، ويعزز مكانة الجهة، بفضل مشاريع هامة في مقدمتها المنطقة الصناعية الحرة بضاحية القنيطرة؛
  - تركز حاد للنشاط الصناعي الجهوي بالمجال الساحلي الجنوبي (القنيطرة – الصخيرات).

تطور العناصر الصناعية الأساسية بالجهة

العناصر الصناعية	2000		2010		2015		2018*	
	مليون درهم	% ر.س.ق/ المغرب	مليون درهم	% ر.س.ق/ المغرب	مليون درهم	% ر.س.ق/ المغرب	مليون درهم	% ر.س.ق/ المغرب
رقم المعاملات	14.935	9,1	22.885	6,4	29.555	6,8	37.575	8,2
الإنتاج	14.059	9,3	20.310	6,2	23.250	5,9	30.389	7,4
الصادرات	3.434	8,8	6.007	6,9	8.008	7,2	16.045	9,3
الاستثمارات	1.293	11,2	1.208	5,9	1.291	5,6	1.374	5,8

المصدر : النشرة الإحصائية السنوية للمغرب * المديرية الجهوية للصناعة

2- حشد الطاقات من أجل تصنيع جهوي رفيع ومستديم

يتوقف بناء صرح صناعة قوية بالجهة على إرادة حازمة في القطاعين العمومي والخصوصي، ومجهود مشترك ومندمج يؤدي إلى تعبئة تدريجية للإمكانات الظاهرة منها والكامنة، حتى **تتحول الصناعة من نشاط نادر**، محدود وجد مركز في المجال، إلى **ظاهرة مألوفة في تنميتها والاستفادة منها**، بمقادير متفاوتة، وبأشكال مختلفة، في كل المكونات التي يتألف منها التراب الجهوي، مما يرفع شأنها ويقوي تأثيرها في الاقتصاد والمجتمع.

1.2- إيلاء الصناعة مكانة مرموقة في الاقتصاد الجهوي والنشاط الصناعي الوطني

يستند بلوغ هذه الغاية بواسطة استراتيجية صناعية عقلانية وطموحة، تسعى إلى تحقيق المقاصد التالية :

- **جعل الصناعة من أقوى محركات الاقتصاد الجهوي**، قادرة على **توليد قيمة مضافة عالية** لمختلف المواد التي تعالجها، كما **توفر أكبر عدد ممكن مناصب الشغل**، المباشرة وغير المباشرة، **وترتبط بشكل الوثيق بالبحث العلمي والتكنولوجي** ؛ حتى تصبح الصناعة من أهم عوامل عصرنة الاقتصاد والمجتمع، **وأداة فعالة في إعداد المجالات وتنميتها؛**
- **تعزيز وضعية الصناعة الجهوية ضمن المثلث الصناعي المغربي** (الدار البيضاء – فاس – طنجة) حتى لا تبقى جهة ر.س.ق أضعف حلقاته، وذلك بتقوية جهازها الإنتاجي وتنويعه؛
- **تنمية مراكز صناعية ذات جاذبية معتبرة**، يمثل كل واحد منها قطبا متميزا بخصوصيات التي تتلاءم أكثر مع كفاءاته، متكاملا مع سائر الأقطاب الأخرى، حتى **تصير الصناعة قاطرة اقتصادية في المناطق الداخلية والساحلية على حد سواء**.

2.2- إرساء قواعد تصنيع جهوي دامج ومتصاعد

إن خطة تنمية القطاع الصناعي، التي يلزم أن يسهر على إنجاحها مجلس الجهة، هي الأداة التي تسمح بتمتين وتنويع ونشر النشاط الصناعي، وكذلك بالعمل على ثلاثة مستويات متكاملة :

- **تقوية الشعب الصناعية المعتادة** التي تؤلف ركيزة الجهاز الصناعي الجهوي؛
  - **الصناعات الغذائية** التي تتوفر على مواد أولية نباتية وحيوانية هامة، خاصة بالمناطق السقوية، وتغذي الأسواق بكميات معتبرة من المنتوجات، علاوة على كونها ذات طاقة تشغيلية دائمة وموسمية. ويأتي مشروع إنشاء **قطب الصناعات الغذائية** وما يرتبط بها، في ضواحي القنيطرة، ليعزز مكانة هذا النشاط بالجهة.

- **تمثل صناعات النسيج واللباس** شعبة أساسية تستدعي دعما كبيرا بغية مساعدتها على الصمود أمام منافسة المنتجات المستوردة التي تغزو الأسواق.
- **تستفيد الصناعات المرتبطة بالبناء والأشغال العمومية** من ارتفاع نسبة التمدين ونشاط حركة البناء، وكذا من تعدد أوراش التهيئة والتشييد المبرمجة في مجالات الطرق والتجهيزات الكبيرة والمشاريع الاقتصادية المختلفة. وهي تحتاج إلى مبادرات قوية من أجل تنظيمها ومدها بالموارد البشرية اللازمة ذات التكوين المهني الجيد.

- **تكثيف الاستثمار في الصناعات المعتمدة على التكونلوجيات المتقدمة،** يلزم أيضا العناية بالصناعات الجديدة، التي تستعمل قدرا هاما من التكنولوجيا المتقدمة، وتتميز بالابتكار والمردودية العالية، مما يجعل منها أنشطة واعدة ذات قدرة تنافسية مرتفعة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

- **صناعات المعدات الكهربائية والإلكترونية** الضرورية لتجهيز المنازل والإدارات والمقاولات المختلفة والمركبات والأنشطة الاحتفالية وغير ذلك؛
- **الصناعات المنتجة لقطع الغيار ومعدات مختلفة لتركيب الطائرات** المدنية من سائر الأحجام؛
- **الصناعات المرتبطة بتركيب السيارات** والشاحنات والحافلات، لما تكتسيه من أهمية متزايدة، تلبية للأسواق الداخلية والخارجية المتوسعة باستمرار، فيتدعم بذلك هذا القطاع، على شاكلة المنطقة الحرة بضاحية القنيطرة؛
- **صناعة الأدوية والمعدات الطبية** التي تحظى بمقومات هامة تتمثل في السوق الاستهلاكية الكبيرة، داخل الجهة وخارجها، خاصة مع ارتفاع نسبة السكان الذين تشملهم أنظمة التغطية الصحية، من ناحية، وفي وجود موارد وكفاءات بشرية معتبرة (كلية الطب والصيدلة، كلية طب الأسنان ...) من ناحية أخرى. فوحدات الإنتاج، العاملة حاليا، يمكنها أن تؤلف **نواة لتشييد قطب أساسي** لهذه الصناعات على الصعيد الوطني؛
- **صناعة الطباعة والنشر** التي تجد لها مجالا فسيحا في جهة ر.س.ق المتميزة بتظافر عوامل عديدة : مما يمكن أن يجعل من **الرباط،** على الخصوص، **مدينة مؤهلة لتكون قطبا وازنا في صناعات الطبع والنشر على الصعيد الوطني والخارجي.**

3- تقوية وسائل دعم المقاولات الصناعية

1.3- توسيع وتطوير مجالات استقبال مؤسسات الصناعات الجديدة

تتوفر الجهة على مساحة مخصصة للنشاط الصناعي تناهز 1100 هكتار، موزعة بين ثلاثة أصناف من المجالات الوظيفية : **المناطق الصناعية الاعتيادية،** تتركز تقريبا كلها على

الساحل الجنوبي؛ **مستجمعان صناعيان** (parcs industriels)، واحد بعين جوهرة والثاني بجوار مطار سلا؛ **منصتان صناعيتان مندمجتان"**، إحداهما بسلا (تكنوبوليس) على مساحة 300 هـ، مخصصة للمؤسسات التي تعنى بالأنشطة التكنولوجية، والثانية تقع بضاحية القنيطرة، تؤلف منطقة صناعية حرة (Atlantic Free Zone)، مؤسسات تشتغل في ميدان السيارات، وستضاف إليهما منطقة ثالثة، بضاحية القنيطرة كذلك، هي عبارة عن **قطب للصناعات الغذائية** وما يرتبط بها من تجهيزات مساندة، (Agropole).

2.3- إحداث بنية لوجستيكية متينة

تتطلب تنمية الصناعة إنشاء **منصات لوجستيكية متنوعة تساندها في تقوية الإنتاج**، تقدم لها خدمات مكملة ضرورية. لذا، فقد بدا أنه من الضروري إعداد ثلاثة أصناف من هذه المنصات المتخصصة : يتضمن الأول **منصات التوزيع**، تقوم بخدمات المناولة والمعالجات البسيطة للمنتوجات، وكذا بمهام المراقبة والفوترة؛ أما الصنف الثاني فيتعلق **بمنصات تسويق المنتجات الفلاحية** تؤدي خدمات التجميع والتوزيع، وكذا التخزين والتصنيف والبيع بالجملة؛ ويهتم الصنف الثالث **بمنصات تعنى بمواد البناء**، تقدم خدمات المناولة والتخزين والتحويل الأولى لبعض المواد، والمراقبة والبيع.

3.3- تكوين الموارد البشرية المؤهلة

يتطلب إنعاش وتنمية القطاع الصناعي تكوين الموارد البشرية الكافية عددا والمؤهلة تقنيا، ذات كفاءات متنوعة، تتناسب مع مبتغيات الصناعات الحديثة. ويستدعي هذا تقوية منظومة التكوين المهني في كافة المستويات، ومختلف الشعب التي تشتغل فيها الصناعة، في ميادين الهندسة والتقنيات الدقيقة والتدبير في القضايا القانونية والمالية والاجتماعية وغيرها. ويمثل إنشاء **"مدينة الحرف والكفاءات"** رافعة هامة في هذا المجال.

4- نشر النشاط الصناعي بالمناطق الداخلية الشمالية من الجهة

خارج الساحل الجنوبي، ينعدم النشاط الصناعي أو يكاد يقتصر على وحدات معزولة، وفي الغالب صغيرة، ذات إنتاج محدود وبسيط، مع أن هذه المجالات تتوفر على مواد أولية هامة ومتنوعة، فلاحية وغابوية وصخرية ومعدنية، تستدعي **إعداد المساحات المناسبة لاستقبال المؤسسات، وتحفيز هذه الأخيرة على الاستقرار بها** بشتى وسائل التشجيع والترغيب، حتى تتمكن المدن الداخلية كلها من تعزيز اقتصادها بالمرفق الصناعي الذي هو محرك أساسي للتنمية، يوفر الشغل ويرفع قيمة المواد المعالجة محليا ويزيد في الموارد المالية للجماعات. بصفة موازية، يلزم أيضا إعطاء نفس جديد لمستجمع عين الجوهرة وإدماجه ضمن مدينة تيفلت.

في الجملة، تواجه عملية تنمية الصناعة بالجهة مجموعة من التحديات، في مقدمتها توفير الموارد البشرية الجيدة التأهيل، والتثمين الأمثل للفرص التي تتيحها الأسواق الداخلية والخارجية، وما يتطلبه ذلك من جهود للابتكار والتميز من قبل المؤسسات الصناعية، ناهيك عن ضرورة تعبئة الرساميل اللازمة قصد تنمية الاستثمار في مختلف الصناعات المعتادة والجديدة، وذلك في جميع ربوع الجهة.

وعود القطاع السياحي وجهود تطويره

تمثل السياحة نشاطا هامشيا في الاقتصاد الجهوي، لا تزيد مساهمته عن 1,24% في قيمة الناتج الخام الإجمالي، وهذه مفارقة أكيدة نظرا للإمكانات الهامة والمتنوعة التي تتوفر في هذا المجال، مما يشير إلى أن أسباب ضعف القطاع قد ترجع إلى نوع الأساليب والصيغ المعتمدة لتثمين الموارد المتاحة.

1- حركة سياحية متواضعة، تتركز بالعاصمة

- **طاقة إيوائية محدودة وبطيئة التطور**، إذ أن عدد الأسرة المتوفرة بالمنشآت السياحية يبقى دون 9000، وهو ما يمثل 3,5% من المجموع الوطني.
- **يبقى أيضا عدد السياح في حدود ضيقة، يتراوح عادة بين 350.000 و 370.000** حسب السنوات، فتكون حصة الجهة نحو 5 إلى 6% من المجموع الوطني.
- **تراوح عدد الليالي السياحية بين 750.000 و 810.000** خلال النصف الأول من هذا العقد، أي 4% فقط من المجموع الوطني.
- **تتركز الحركة السياحية تقريبا بأجمعها في العاصمة** التي تستحوذ على 2/3 المنشآت و 7/10 الأسرة و 4/5 الزوار والليالي السياحية.

بنيات الاستقبال والحركة السياحية بالجهة (نهاية 2016)

عمالة أو إقليم	المنشآت السياحية		الطاقة الإيوائية		السياح		الليالي السياحية		متوسط الليالي/سائح
	العدد	%	عدد الأسرة	%	العدد	%	العدد	%	
الرباط	54	60,0	5.974	70,1	301.986	80,8	625.600	79,4	2,07
القنيطرة	11	12,2	817	9,6	39.713	10,6	85.378	10,8	2,15
الصخيرات-تمارة	11	12,2	1.129	13,3	24.050	6,4	62.745	8,0	2,61
الخميسات	5	5,6	396	4,6	6.736	1,8	11.241	1,4	1,67
سلا	9	10,0	203	2,4	1.403	0,4	2.976	0,4	2,12
الجهة	**90**	**100**	**8.519**	**100**	**373.713**	**100**	**787.940**	**100**	**2,11**

المصدر : النشرة الإحصائية السنوية للمغرب – 2017.

2- الخطط الموضوعة لتنمية النشاط السياحي

خلال العقد الحالي، بلورت الجهات المسؤولة عن القطاع السياحي خطتي عمل الجهتين السابقتين، ثم بالنسبة للجهة الموسعة، تهدفان إلى إعطاء نفس جديد للحركة السياحية، كما أنجزت مشاريع هامة لهذا الغرض.

- **خطة 2011-2020 للجهتين السالفتين**

في إطار الرؤية السياحية الشاملة للتراب الوطني، وضمن "المنطقة الأطلنتية الوسطى"،

وضعت الوزارة المعنية خطة تتألف من 80 مشروعا صنفت إلى ثلاثة برامج كبيرة : التراث والموروث؛ الرياضة؛ التنشيط والترفيه. وقد استحوذ هذا البرنامج الأخير على أزيد من 9/10 الاستثمارات التي قدرت مبدئيا لتنفيذ الخطة برمتها، واعتبر أن القطاع الخصوصي هو الكفيل بتمويل معظمها.

- **مخطط تنمية المنتوج السياحي الجهوي**

أدت عملية إحداث الجهة الموسعة إلى دمج الخطتين السابقتين ومراجعة نوعية المشاريع المبرمجة، مع تنقيحها وإغنائها، فأصبح عدد المشاريع 85 وارتفعت الميزانية اللازمة لتحقيقها إلى نحو 11 مليار درهم، 4/5 من مسؤولية القطاع الخصوصي والخمس الباقي يتكفل به القطاع العمومي. وبقي التركيز على الساحل الجنوبي، بنسبة 95% من الاستثمارات.

عدد المشاريع ومصادر تمويلها المرتقب ضمن خطة تنمية المنتوج السياحي الجهوي

عمالة أو إقليم	عدد المشاريع	التمويل (مليون درهم)					
		القطاع العمومي		القطاع الخصوصي		المجموع	
		المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
الرباط	15	1601,7	79,7	5660,0	64,5	7261,7	67,4
سلا	17	330,1	16,4	1172,4	13,5	1502,5	13,9
الرباط وسلا	7	9,7	0,5	22,0	0,25	31,7	0,3
الخميسات	16	15,0	0,75	517,5	5,9	532,5	4,9
الصخيرات-تمارة	7	14,5	0,7	34,0	0,4	48,5	0,45
القنيطرة وس. سليمان	19	28,0	1,4	1360,5	15,5	1388,5	12,9
س. قاسم	3	9,5	0,5	6,0	0,07	15,5	0,14
القنيطرة وس. قاسم	1	1,0	0,05	0	0	1,0	0
الجهة	**85**	**2009,5**	**100**	**8772,4**	**100**	**10781,9**	**100**

المصدر : الشركة المغربية للسياحة، جهة ر-س-ق.

3- المشاريع السياحية الأساسية الجاري تنفيذها

1.3- تدابير عملية لتنفيذ المشاريع

من أجل ضمان تفعيل المشاريع التي نصت عليها خطة تنمية المنتوج السياحي، ومباشرة عمليات الإعداد الميداني، تم توقيع جملة من اتفاقيات شراكة بين الوزارات المعنية الأساسية، من ناحية، والجماعات الترابية التي ستحتضن المشاريع المبرمجة، من ناحية أخرى. كما أنشئت مؤسسات خاصة يعهد إليها بتدبير هذه المشاريع، مما ساعد كثيرا على انطلاق العديد منها وتحقيق نتائج أكيدة.

2.3- إعدادات سياحية كبيرة في طور الإنجاز

يتعلق الأمر بمشاريع ضخمة، من حيث المساحة والاستثمارات المخصصة لها وكذلك وقعها على المشهد الحضري، وحركة النقل، وتوفير الشغل وإنعاش الاقتصاد، في مقدمتها ثلاثة أوراش أساسية :

- **تهيئة وتنمية وادي بورقراق** وهو ورش، تمتد أشغاله على نحو 6000 هكتار، على أساس برنامج طويل الأمد، يتألف من منجزات متكاملة في مجالات السياحة والثقافة والبيئة والاقتصاد والسكنى ؛
- **إعداد كورنيش الرباط**، بين مصبي بورقراق والهرهورة، حيث تقام منشآت فندقية وتجارية ومطعمية وترفيهية ورياضية مختلفة، تغير بعمق معالم الواجهة البحرية ؛
- **إعداد ساحل بوقنادل**، بواسطة مشروع مركب، يتضمن منطقة تجهيزات سياحية مختلفة وأخرى سكنية، علاوة على عدد من المتاجر ومحلات الترفيه والتنشيط.

3.3- أشغال أساسية لتهيئة المجال الحضري

موازاة مع المشاريع السياحية السابقة، تشهد مدينتا الرباط وسلا على الخصوص، جملة من الأشغال الهادفة إلى إبراز أهمية المعالم التاريخية والعمرانية، وإعادة الاعتبار لهما بغية بلورة بعدهما السياحي الممتاز.

- **أشغال استصلاح المدينتين العتيقتين**، تشتمل على عمليات ترميم الأسوار ومنشآت تاريخية مختلفة وتحسين الإطار المبني، مع تهيئة المحاور التجارية الكبيرة وتحسين واجهات المحلات، وتنظيم الساحات، وتعزيز الإنارة العمومية، إضافة إلى أشغال تعنى بتسهيل الولوج إلى المدينة.
- **أشغال تجديد المركز العصري بالرباط وترميم الأسوار** الموحدية المحيطة به مع بواباتها الضخمة وموقع حسان المتميز، وكذا مآثر شالة وأسوارها.

4.3- مشاريع أساسية للتجهيز الحضري

من المبادرات الهادفة أيضا إلى تعزيز الحركة السياحية، تنفيذ مشاريع أساسية من شأنها أن تقوي جاذبية المدينة عن طريق تحسين منظومة النقل الحضري وتجويد الخدمات والتجارة، من أهمها :

- تمديد خطوط الطرام، وإعادة هيكلة الطرق، وتسهيل حركة المرور، وتوفير مساحات كافية لتوقيف السيارات، فوق الأرض وتحتها؛
- إنجاز الطريق السيار الخارجي والطريق السريع الداخلي؛
- إحداث خط حديدي سريع بين الرباط وطنجة، مع إنشاء محطات عصرية بالقنيطرة والعاصمة (محطتا المدينة وأكدال)؛
- تجديد أسطول الحافلات وتكثيف شبكات خطوطها؛
- عصرنة وتقوية طاقة مطار سلا؛
- تكاثر المراكز التجارية والمؤسسات الخدماتية الحديثة ...

4- بلورة خطة إعداد وتنمية سياحة جهوية مندمجة

1.4- الانتقال من "سياحة ريعية" إلى سياحة تنموية

بصفة عامة، تطور القطاع السياحي بطريقة شبه عفوية، معتمدا في أغلب الأحيان، على **استغلال أشكال من الريع**، تتمثل في بعض المواقع والمنشآت التاريخية الهامة، مع **تركيز الاهتمام على العاصمة و"مناجمها" الثقافية**، في حين **بقيت مؤهلات كثيرة**، ذات قيمة أكيدة، في **حالات إعداد سطحي أو ملامسة هامشية أو بوار كلي**. يستوجب هذا **تصحيح الرؤية وتوسيعها لتشمل المجال الجهوي برمته**، في إطار استراتيجية مندمجة وجسورة، مراعية اعتبارات منهجية مختلفة عن السابق :

- **تجاوز المواقف المبدئية الاعتيادية**، المتمسكة، طيلة عقود، "باستغلال" نفس المواضع والمواضيع السياحية المعتادة التي يركن إليها باعتبارها "حقولا" مضمونة المردود ودائمة الريع؛
- **اقتحام واستثمار مواضيع ومواضع أخرى**، إضافية ومكملة، ذات قيمة بيئية أو ثقافية أو تاريخية أو ترفيهية أكيدة، تزخر بها العاصمة ذاتها، وجوارها الثري، ومختلف المجالات المتنوعة في السهول والتلال والجبال والسواحل التي تؤلف التراب الجهوي الفسيح؛
- **تعبئة كافة المؤهلات المتاحة** بكل ما يلزم من **الإرادية وقوة الابتكار والتجديد**، مع الحرص على **تحفيز المساهمة الفعلية لكافة الأطراف المعنية**، في القطاعين العمومي والخصوصي، بمنهج **الشراكة التشاورية والشفافة**؛
- **تقوية وتنويع بنيات استقبال السياح والزوار**، في تلاؤم وتناغم مع تنوع المجالات الجغرافية، الحضرية منها والقروية، وكذا مع أصناف الزبناء الوافدين من مختلف المناطق والآفاق الداخلية والخارجية.

2.4- إعداد وإنعاش مجالات سياحية متكاملة الهويات

من الأهداف الأساسية للخطة السياحية المطلوبة **تقوية وتجديد النشاط السياحي** الحالي، **وتثمين مجمل الرصيد السياحي التي تمتلكه كافة مناطق الجهة**، حتى **تبرز مجالات سياحية أخرى** ذات هوية واضحة وجاذبية فاعلة. وبذلك **يصبح النشاط السياحي شأنا سياحيا جهويا بالفعل، تتجلى فيه هويات مختلفة ومتكاملة، ومتفاعلة إيجابيا مع المجالات السياحية المجاورة والبعيدة، ومندمجة مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**.

يعتمد تشكيل هذه المجالات السياحية على التفعيل الذكي لخمسة أركان أساسية : **عنصر الماء** بكل أصنافه وحالاته؛ **الكساء النباتي؛ التراث التاريخي والحضاري ؛ الإبداع الثقافي والفني والمعماري ؛ جودة التجهيزات والخدمات**

5- مجالات سياحية أصيلة ومتكاملة

1.5- المجال السياحي المركزي : الثقافة، الترفيه، الخدمات الرفيعة

يتعلق الأمر بقلب التجمع الحضري الكبير، الواقع على ضفتي مصب أبي رقراق، حيث **تتركز مؤهلات قوية ومتنوعة** تجعل من المكان قطبا سياحيا مرموقا على الصعيد الجهوي والمستوى الوطني، بل الدولي، نظرا لما يزخر به من تراث تاريخي عريق عالي القيمة، وموروث ثقافي أصيل ورصيد عمراني متميز، وبنيات فندقية وتجهيزات مطعمية وترفيهية وخدمات صحية ومالية هامة، وجهاز نقل عصري، في بيئة تزدان بحدائق رائقة وواد فسيح تتكاثر فيه عناصر الجذب والترفيه، يصل بين مدينتين عتيقتين بسلا وبالرباط التي تتوفر أيضا على مراكز عصرية وأخرى حديثة، لها من البهاء نصيب.

2.5- المجال السياحي الساحلي : استجمام، ترفيه، طبيعة

يتوفر ساحل المحيط، البالغ نحو 170 كم من الطول، على عدد من الشواطئ والمواقع البيئية المتميزة التي تعطيه قيمة سياحية كبيرة ومتنوعة. فعلى الساحل الجنوبي تتوالى سلسلة من الشواطئ، صغيرة في معظمها، لكنها ذات أهمية بالغة نظرا لقربها من المدن الكبيرة ومراكزها المحيطة. غير أن جل هذه الشواطئ لا تتوفر على التجهيزات المناسبة، كما ونوعا، لاستقبال أعداد متزايدة من الزوار، مما يستدعي تقوية البنيات الحالية، **وإنشاء محطات استحمامية كبيرة في كل من المهدية وبوقنادل والصخيرات**. كذلك الشأن في الساحل الشمالي حيث تتوفر كل المؤهلات **لإحداث محطة من هذا النوع في مولاي بوسلهام** لفائدة سكان الجهة عموما وخاصة منهم أهل منطقة الغرب ذات الكثافة الديمغرافية العالية وحيث تتزايد نسبة التمدين بسرعة، هذا فضلا عن **استصلاح وتنمية الموقع البيئي بالمرجة الزرقاء**، الرفيع القيمة.

3.5- المجال السياحي الوسيط : الطبيعة، الرياضة، الثقافة

يمتد هذا المجال على المنطقة الواقعة بين سهل الغرب شمالا والهضاب جنوبا، المتميزة بانتشار غابة المعمورة الفسيحة، وبعدة مواقع مائية طبيعية (ضاية الرومي) واصطناعية (بحيرات سدي القنصرة وولجة السلطان، وأخرى قد تتكون مع بناء السدود المبرمجة)، ووجود بنيات نقل هامة تصل الساحل غربا بمنطقة سايس شرقا ومدن عديدة، وهي كلها مقومات تساعد على **تنمية نشاط سياحي يعتمد على التراث الثقافي المتنوع لدى أهل الغرب وزمور، وعلى معطيات الوسط الطبيعي المتمثلة في غابة المعمورة ومواقع تضاريسية مثيرة**، وكذلك على **الرياضات المائية**.

4.5- المجال السياحي الجبلي : طبيعة، ثقافة، ترفيه، استجمام ومياه معدنية

تولد المشاهد الطبيعية الجذابة مجالا سياحيا رفيعا يعتمد على ركيزتين : **السياحة البيئية** المرتبطة باكتشاف معالم الطبيعة؛ **وسياحة الاستجمام** التي يمكن تطويرها أساسا بمركز أولماس، وذلك **بإنشاء محطة للمياه المعدنية** المحلية تكون الوحيدة من هذا الطراز بالمغرب.

5.5- المجال السياحي الغرباوي : طبيعة، ثقافة، سياحة فلاحية

يحتضن سهل الغرب وأطرافه مآثر تاريخية عديدة، يرجع جلها للعهد الروماني، وبعضها لحقب إسلامية مختلفة، وتسمح **عمليات الترميم والإصلاح والأبحاث الأركيولوجية برد الاعتبار** لها، وتعبئتها لتنمية أشكال من **السياحة الثقافية**، في تكامل مع مواقع وليلي ومدينة مولاي ادريس زرهون القريبة، من ناحية، وقطب الرباط وسلا، من ناحية أخرى، إضافة إلى **سياحة تعتمد على المشاهد الزراعية المثيرة** التي تمثلها حقول الأرز وقصب السكر ومغارس الأشجار المثمرة.

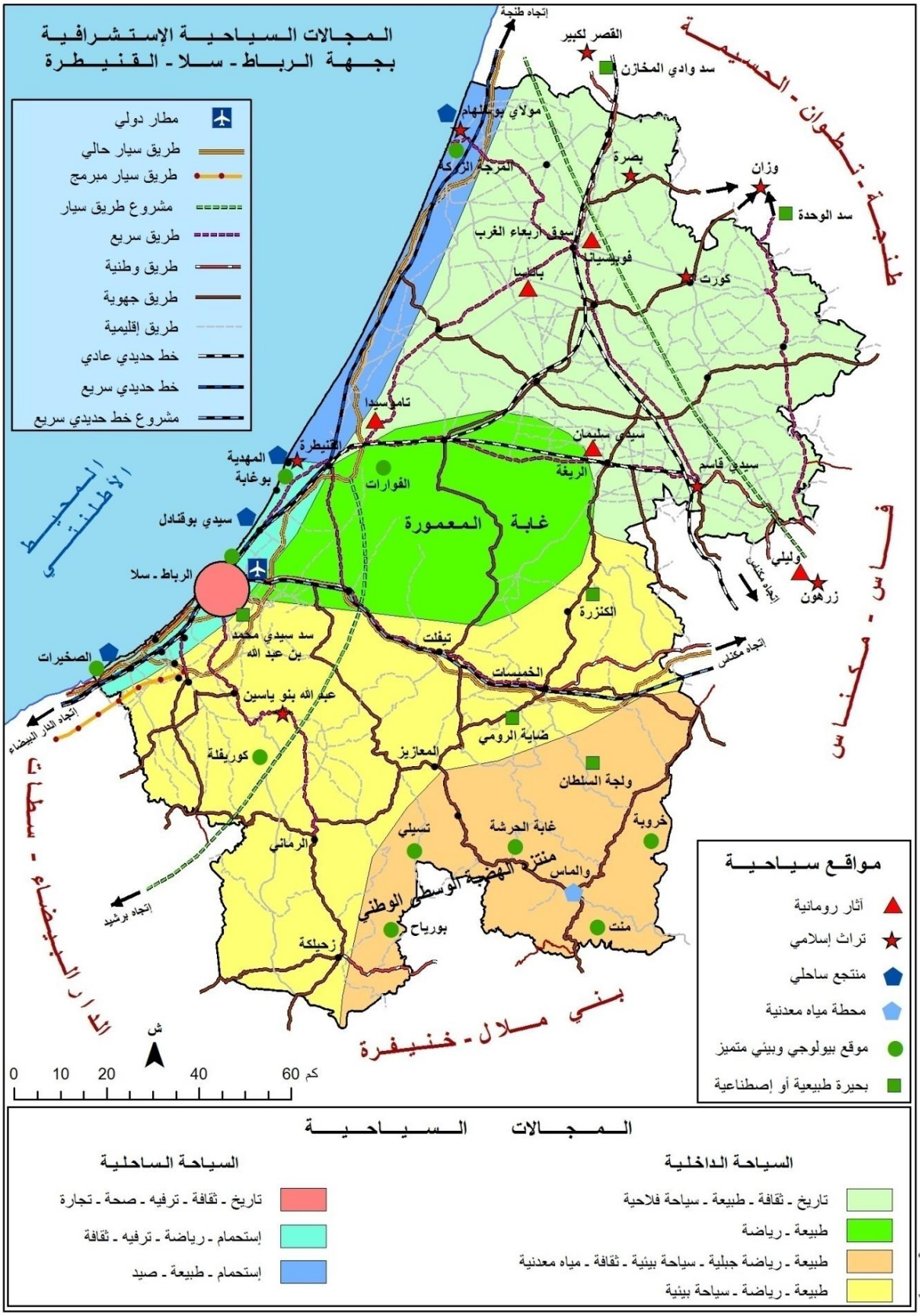
المجالات السياحية الإستشرافية
بجهة الرباط - سلا - القنيطرة
مطار دولي
طريق سيار حالي
طريق سيار مبرمج
مشروع طريق سيار
طريق سريع
طريق وطنية
طريق جهوية
طريق إقليمية
خط حديدي عادي
خط حديدي سريع
مشروع خط حديدي سريع
طنجة - تطوان - الحسيمة
فاس - مكناس
الأطلنتي
المحيط
الأطلس - سطات
البيضاء
بني ملال - خنيفرة
إتجاه طنجة
القصر لكبير
سد وادي المخازن
مولاي بوسلهام
المرجة الزرقاء
بصرة
وزان
سد الوحدة
سوق أربعاء الغرب
فوبيلسيانا
باطيا
كورت
تامسيدا
القنيطرة
المهدية
بوغابة
سيدي بوقنادل
الرباط - سلا
الفوارات
غابة المعمورة
الريغة
سيدي سليمان
سيدي قاسم
وليلي
زرهون
إتجاه مكناس
الكنزرة
سد سيدي محمد بن عبد الله
تيفلت
الخميسات
الصخيرات
إتجاه الدار البيضاء
عبد الله بنو ياسين
ضاية الرومي
كوريفلة
المعازيز
ولجة السلطان
تسيلي
غابة الحرشة
خروبة
الرماني
منتزه الهضبة الوسطى الوطني
والماس
منت
بورياح
زحيلكة
إتجاه برشيد
مواقع سياحية
آثار رومانية
تراث إسلامي
منتجع ساحلي
محطة مياه معدنية
موقع بيولوجي وبيئي متميز
بحيرة طبيعية أو إصطناعية
ش
0 10 20 40 60 كم
المجالات السياحية
السياحة الداخلية
تاريخ - ثقافة - طبيعة - سياحة فلاحية
طبيعة - رياضة
طبيعة - رياضة جبلية - سياحة بيئية - ثقافة - مياه معدنية
طبيعة - رياضة - سياحة بيئية
السياحة الساحلية
تاريخ - ثقافة - ترفيه - صحة - تجارة
إستحمام - رياضة - ترفيه - ثقافة
إستحمام - طبيعة - صيد

تقوية، تكثيف وتأهيل بنيات النقل والمواصلات

تتوفر جهة الرباط-سلا-القنيطرة على ببنيات نقل هامة على العموم، لكن يطبعها عدم توازن مجالي واضح، مما يحدث تباينات كبيرة في مستويات ولوجية أو عزلة مختلف المجالات عبر التراب الجهوي، وبالتالي في مدى إمكاناتها التنموية واندماجها الداخلي والخارجي.

1- إعادة هيكلة بنيات النقل والمواصلات الجهوية

تستدعي استراتيجية إعداد بنيات النقل، خلال العقدين المقبلين، تنفيذ مجموعة من الأوراش والأشغال الكبرى، من ثلاثة أصناف : تقوية صرف تيارات النقل المتزايدة بالمحاور الكبرى، إعادة هيكلة شبكة الطرق من سهل الغرب وأطرافه، تعزيز سبل المواصلات في الهضاب الجنوبية.

1.1- رفع طاقة صرف حركة النقل بالممرات الكبيرة

- **تقوية طاقة الممر الساحلي الجنوبي**، نظرا لبلوغه حد التشبع رغم تعدد سبل المواصلات التي يشتمل عليها. فاستمرار حالات الاكتظاظ المتزايدة، تبعا لتضخم أسطول عربات النقل الخفيفة والثقيلة واحتدام حركة المرور، جعل وثيقة **"تصميم الطرق 2035"** (وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك) تقترح تنفيذ مشاريع هامة، تضاف إليها مقترحات التصميم الجهوي هذا :

- **شق طريق سيار جديد بين** الدار البيضاء والرباط، مما يسمح برفع الطاقة الإجمالية لهذا الممر إلى 135.000 عربة في اليوم. وبما أنه يرتقب ارتفاع الحركة إلى 170.000 عربة وأكثر من ذلك، في أفق 2035، سيكون لزاما **إضافة مسلك رابع للطريق السيار الحالي** الذي وسع حديثا إلى ثلاثة مسالك.
- **على المدى الطويل**، قد يغدو من الضروري **شق طريق سيار ثالث**، خارج الممر الساحلي، لاستيعاب سيل النقل المتضخم باستمرار بين شمال المغرب ووسطه وجنوبه.
- أما بالنسبة **للقسم من الممر الذي يربط بين سلا والقنيطرة**، فيرشح التصميم المذكور أن **الطريق السيار يحتاج إلى توسيعه لثلاثة مسالك في كل اتجاه، وتحويل الطريق الوطنية رقم 1 إلى طريق سريع**، وكذا في حالة الطريق الجهوية رقم 405 بين البحراوي والقنيطرة.
- يتحمل **الممر الساحلي الشمالي** حركة مرور أقل حدة من الجنوبي، لكن من أجل تجنب حالة تشبع الطريق السيار، على المدى المتوسط، يستحب **تحويل الطريق الوطنية رقم 1** (القنيطرة – سوق الأربعاء) إلى **طريق سريع**. كما يجب **تحسين**

درجة ولوجية المنطقة الساحلية.

- **تعزيز الإمكانيات الاستيعابية بالممر الداخلي،** الرابطة بين الساحل والسايس.

- يعتبر الطريق السيار الحالي على وشك بلوغ حد التشبع، فيلزم **توسيعه إلى ثلاثة مسالك في الاتجاهين.**
- **إحداث طريق سيار بين سايس والعرائش،** على المدى البعيد، قصد استقطاب الجزء من حركة السير الذي يتوجه نحو شبه الجزيرة الطنجية. ومن شأن هذا الإنجاز أن **يخفف الضغط على محور سايس-سلا،** علاوة على كونه يسمح **بربط المناطق الداخلية من سهل الغرب والتلال الشرقية بشبكة الطرق السيارة.**
- **تحويل الطريق الوطنية رقم 6 إلى طريق سريع،** بغية تحسين الحركة بين البحراوي وتيفلت والخميسات، **وتخفيف الضغط على الطريق السيار الموازي.**
- **احتمال بناء خط حديدي سريع بين سلا وفاس،** موصول بالخط السريع الساحلي الحالي.

2.2- إعادة هيكلة شبكة الطرق بسهل الغرب

- **تحويل الطريق الوطنية رقم 1** (القنيطرة – سوق الأربعاء، نحو العرائش) والطريق **الوطنية رقم 4** (القنيطرة – س. قاسم) **إلى محورين سريعين.**
- **توسيع وتقوية الطرق الداخلية الأساسية،** خاصة منها **الطريق الجهوية رقم 413** (بين س. قاسم وسوق الأربعاء)، ثم **تحويلها إلى طريق سريع** على المدى المتوسط أو البعيد اعتمادا على تطور حركة المرور.
- **تحسين الطرق الداخلية في التلال الشرقية والسهل والساحل.**

3.2- تقوية وتكثيف شبكة الطرق بالهضاب الجنوبية

- **توسيع وتقوية الطريق الجهوية رقم 401؛**
- **توسيع وتقوية الطريق الجهوية رقم 407،** الواصلة بين الطريق السريع بوقنادل-سلا وأولماس، عبر المعازيز وتيداس؛
- **تقوية وتوسيع الطرق التي تصل بين الشقين الجنوبي والشمالي** من جهة، عبر غابة المعمورة، بغية **تمتين الروابط بين سهل الغرب ومنطقة زمور؛**
- **تقوية الطريقين الجهويين 404 و 409** بهدف تمتين الربط بين الرماني وبنسليمان، من ناحية، وبين الرماني وس. سليمان عبر الخميسات، من ناحية أخرى.

3- قضايا النقل الحضري

تختلف مسألة النقل الحضري الأساسية بين وضعية تجمع المدائن الكبير في الساحل الجنوبي، وحالة المدن المتوسطة الداخلية.

1.3- منظومة النقل الحوضري الساحلي

إن التركز الشديد للخدمات المهيكلة، ومعظم الشغل القار، والمداخيل العالية بتراب العاصمة، من ناحية، وتشتت السكن على أطرافها القريبة والبعيدة، وما يطبعها من نقص في التجهيزات والخدمات والشغل، من ناحية أخرى، قد نجم عنهما تكثيف حركات النقل بين الرباط والمركز السكن الفسيحة المشتملة على سلا وتمارة ومراكزهما الضاحوية، بل حتى القنيطرة، مما أدى إلى تضخم أسطول العربات والدراجات النارية وراح يتسبب في حالات من الاكتظاظ والاختناق في الطرقات. لذا عمدت الدوائر المسؤولة إلى تنفيذ أشغال هامة أدت إلى توسيع وتكثيف شبكة الطرق ومد الجسور عبر وادي بورقراق وإنشاء خطوط الطرام وتجديد أسطول الحافلات بهدف تحسين سيولة حركة المرور. وينبغي تعزيز هذه المنجزات بأخرى تشمل الأحياء الهامشية والمراكز الضاحوية من أجل **إنشاء منظومة نقل مندمجة،** تترابط فيها جميع الخيوط والخطوط بشكل وظيفي ومستديم. ويتطلب هذا أيضا تقوية المنظومة بالعمليات التالية :

- **تمديد خطوط الطرام** نحو الأحياء الهامشية بالرباط وسلا وتمارة، مع إحداث خط سريع باتجاه تامسنا.
- **تقوية أسطول الحافلات وتوسيع خطوطها** لتشمل الشبكة كافة أجزاء التجمع الحضري في داخلها وعلى الأطراف وفي الضاحية.
- **إحداث خطوط الطرام تربط القنيطرة بالمهدية** والمنطقة الصناعية الحرة.

2.3- تجهيز المدن المتوسطة بنظام نقل جماعي مناسب

تمد الجهة حاليا 7 مدن متوسطة، يتراوح عدد سكانها بين 50.000 و 100.000 نسمة، ثلاث منها تعادل أو تتجاوز هذا الرقم الأخير، (الخميسات وس. سليمان وتيفلت). وبعد عقدين، يرتقب أن يصبح عدد هذه المدن نحو 12، نصفها يقطنها أكثر من 100.000 ساكن، تحتضن جميعها حوالي مليون نسمة. بديهي أن تجمعات سكانية من هذا الحجم، ممتدة المساحة بسبب انتشار البناء الأفقي، تحتاج إلى نظام نقل جماعي، موازاة مع إعادة هيكلة شبكة الطرق الداخلية ومداخل المحاور التي تربطها بالخارج.

4- إحداث وتطوير بنيات النقل الخارجي

1.4- تقوية طاقة المطار وتنويع رواجه

سمحت الأشغال التي طرأت حديثا على تجهيزات مطار الرباط-سلا برفع **طاقة رواجه إلى 1,5 مليون مسافر.** والحالة أن عدد المسافرين بلغ المليون منذ 2018، وهو ما يشير إلى أن هذه الطاقة سائرة إلى حد التشبع، مما دفع بالمكتب الوطني للمطارات أن يخطط لتوسيع

التجهيزات وتحديثها بغية **رفع طاقة الرواج إلى 4 ملايين مسافر في أفق 2040**، مع تكثيف الرحلات، الداخلية والخارجية، والاهتمام بنقل بعض البضائع. وهذه كلها أهداف من شأنها أن تنشط حركة السياحة والتجارة وسوق الأعمال بالجهة، علاوة على توفير الشغل وتمتين الروابط بين هذه الأخيرة والجهات المغربية الأخرى.

2.4- مشروع تشييد ميناء جهوي كبير

على إثر وفاة ميناء القنيطرة النهري، الضعيف أصلا، بعد أن عمر زهاء قرن من الزمن، لم يعد للجهة منفذ تجاري على البحر، رغم كونها تحظى بواجهة محيطية عريضة. ويهدف **مشروع بناء ميناء بحري كبير، في المياه العميقة**، بضاحية القنيطرة الشمالية، إلى دعم اقتصاد الجهة بتجهيز هام، من شأنه أن ينمي حركات التصدير والتوريد، وبالتالي أن ينشط حركة قطاعات الفلاحة والتجارة والصناعة والصيد، في منافسة تكاملية مع الموانئ التجارية المغربية الأخرى.

التهيئة الإستشرافية لشبكات النقل
بجهة الرباط - سلا - القنيطرة
السكك الحديدية
خط حديدي عادي
خط عالي السرعة الحالي
مشروع خط عالي السرعة
التجهيزات الكبرى
مطار دولي
مشروع ميناء عميق المياه
المحيط الأطلنتي
طنجة - تطوان - الحسيمة
فاس - مكناس
الغرب - سطات - البيضاء
بني ملال - خنيفرة
القنيطرة
سيدي يحيى الغرب
سيدي سليمان
سيدي قاسم
سيدي بوقنادل
سلا
الرباط
تمارة
الصخيرات
تامسنا
عين العودة
سيدي علال البحراوي
تيفلت
الخميسات
أيت يادين
المعازيز
تيداس
الرماني
والماس
زحلكة
عرباوة
لالة ميمونة
سوق أربعاء الغرب
حد كورت
مشرع بلقصيري
سيدي علال التازي
دار الكداري
الخنيشات
جرف الملحة
إتجاه طنجة
إتجاه القصر الكبير
إتجاه وزان
إتجاه فاس
إتجاه مكناس
إتجاه مولاي إدريس
إتجاه الحاجب
إتجاه مديونة
إتجاه خنيفرة
إتجاه مولاي بوعزة
إتجاه بن أحمد
إتجاه برشيد
إتجاه بنسليمان
إتجاه الدار البيضاء
شبكة الطرق
طريق سريع
توسيع وتقوية طريق وطنية
توسيع وتقوية طريق جهوية
توسيع وتقوية طريق إقليمية
الطرق السيارة
طريق سيار حالي
إحداث طريق سيار رابط
طريق سيار مبرمج (المدى القصير)
مشروع طريق سيار (المدى البعيد)
ش
0 10 20 كم

تأهيل المدن
وتقوية الجهاز الحضري الجهوي

تمثل جهة الرباط-سلا-القنيطرة، بمعية جارتها الدار البيضاء-سطات، أكثر الجهات المغربية سكانا وأقواها تمدينا (ما عدا الأقاليم الصحراوية المسترجعة). والظاهرة الحضرية فيها قديمة تاريخيا، حديثة جغرافيا، تتميز بتباينات مجالية كبيرة وتفاوتات هامة من حيث حجم المدن وإيقاع نموها الديمغرافي ومتانة اقتصادية.

1- تمدين في مجمله حديث، سريع التطور وغير متوازن

1.1- جهة حديثة التمدين

باستثناء عدة مواقع تاريخية بائدة (أغلبها روماني) التي تشهد عليها آثار وأطلال متفاوتة الأهمية، تطورت ظاهرة التمدين على ثلاث مراحل أساسية خلال القرون العشر الماضية.

- **نشأة مدينتي سلا والرباط،** قبل ألف سنة خلت، اللتين ظلتا وحيدتين في المنطقة حتى مطلع القرن الماضي؛
- **المدن التي ظهرت خلال نصف قرن من الاحتلال الفرنسي،** وهي ست تجمعات، أربع منها أنشئت لدعم الاستغلال الفلاحي بسهل الغرب (القنيطرة، س. سليمان، س. قاسم وسوق الأربعاء) واثنان على الطريق الواصلة بين الرباط وفاس (الخميسات وتيفلت)؛
- **أزيد من ثلاثة أرباع المدن والمراكز الحضرية الحالية نمت بعد الاستقلال،** وأغلبها خلال العقود الأربعة الأخيرة.

2.1- تكاثر سكاني سريع جدا

منذ الاستقلال إلى اليوم، تضاعف **عدد سكان المدن عشر مرات،** من نحو 350.000 إلى أزيد من 3,5 ملايين، بمعدل 50.000 نسمة ونسبة 3,7 سنويا. أدى هذا التزايد العارم إلى رفع حصة الحضريين في مجموع سكان الجهة من حوالي 35% إلى 72%. ورغم التباطؤ الهام لنسبة التزايد منذ نهاية القرن الأخير، فإن **متوسط الزيادة السكانية السنوية بقي أعلى من 50.000** شخص.

3.1- هرم حضري مختل التوازن

من بين التجمعات الحضرية التي تحتضنها الجهة، وعددها 36 منها 22 بلدية.

- **مدينتان رئيسيتان، الرباط وسلا،** يقطنهما حاليا أكثر من مليون ونصف نسمة، أي 44% من مجموع السكان الحضريين بالجهة و 31% من عدد سكانها الإجمالي؛

- **مدينتان كبيرتان، القنيطرة وتمارة،** يبلغ عدد سكان الأولى نصف مليون والثانية 350.000، أي نحو 850.000 و 24% من المجموع؛
- **ست مدن متوسطة** تحتضن جميعها 570.000 ساكن، تتراوح بين 142.000 (الخميسات) و 70.000 نسمة (الصخيرات) مرورا بنحو 100.000 (س. سليمان وتيفلت) و 85.000 (س. قاسم) و 76.000 (سوق الأربعاء)، أي 16% من مجموع الحضريين بالجهة؛
- **تسع مدن صغيرة،** بها بين 30.000 و 60.000 ساكن، ونحو 380.000 في المجموع؛
- **ثمانية مراكز** ، بين 12.000 و 20.000 نسمة، بنحو 90.000 في المجموع؛
- **تسعة مراكز أولية،** بين 3.000 و 9.000 ساكن، بحوالي 60.000 في المجموع.

2- سيرورة التمدين والمجالات الحضرية

من بين جملة العوامل القوية التي ساهمت في تطور ظاهرة التمدين، اثنان رئيسيان كان لهما التأثير الأكبر : **استقرار عاصمة البلاد بمدينة الرباط** عوض فاس، وذلك قبل قرن ونيف، من ناحية، **وتوسع الاستصلاحات الفلاحية بواسطة الري بسهل الغرب، مع إنشاء مدينة القنيطرة وميناءها،** من ناحية أخرى.

1.2- التضخم الحضري بالساحل الجنوبي

تجسد الرباط والمدن المجاورة والمراكز المحيطة بها ظاهرة تمدن تضخم باستمرار، يتميز بانتشار حضري سريع، تارة على شكل جبهات زاحفة (سلا)، وتارة أخرى على هيأة نويات متكتلة أو مشتتة (تمارة وضاحيتها). بصفة موازية، توسعت مدينة القنيطرة لتبتلع تدريجيا مركز المهدية المتنامي، وتفرز تجمع سيدي الطيبي العشوائي ذي التوسع المتفجر.

هكذا، تألف تدريجيا **شريط حضري مترامي الأطراف،** يمتد بين مصاب سبو وبورقراق والشراط، مع انتشار متزايد نحو الداخل حيث ظهرت مراكز عديدة. إذا ما استثنينا الأحياء المركزية بالرباط (الممتدة من المدينة العتيقة حتى السويسي وحي الرياض) والأحياء المركزية بسلا والقنيطرة، نجد أن جل المجال الممدن هو إما نتيجة **عمليات توسع قانونية أنجزت على عجل،** أو حصيلة **مبادرات التمدين الذاتي العشوائي،** المهيمنة في المناطق الهامشية الشاسعة.

هكذا أدى تعدد أنماط وأساليب التمدين إلى تداخلها، مما جعل **النسيج الحضري خليطا من أشكال السكن اللائق، وأخرى تفتقر لجل مقومات السكن المقبول.** والنتيجة أن **جزءا كبيرا من النسيج الحضري يشكو من شتى مظاهر الخصاص في المشهد المعماري وتجهيز الطرق والأنشطة الاقتصادية وحالة البيئة.**

2.2- التمدين الفلاحي بسهل الغرب

إذا كان التمدين بالساحل الجنوبي وليد الإدارة العمومية والخدمات المختلفة، فإن أشكال **التمدين بسهل الغرب ناجمة عن النشاط الفلاحي** الذي أوجدته إمكانات السقي وتكثيف الإنتاج الزراعي. فالمدن **الحالية هي تقريبا كلها مراكز أنشأها المعمرون لتأطير الفلاحة،** وهو النشاط الذي تمحورت حوله حركة النمو الحضري والتزايد السكاني. لذا فإن مدن سهل الغرب، التي **توسعت بدون تخطيط محكم، تفتقر إلى شبكة طرقية ملائمة وتجهيزات تحتية كافية**.

3.2- التمدين الطريقي بمنطقة زمور السفلى

نمت على الطريق الوطنية الواصلة بين الرباط، العاصمة الجديدة، وفاس، العاصمة القديمة تجمعات صغيرة تطور بعضها ليصبح **مراكز حضرية ارتبط نموها بحركة النقل وما ينتج عنها من أنشطة وخدمات مختلفة**. فهذه حالة الخميسات وتيفلت على الخصوص، إضافة إلى مركز البحراوي. وقد ساهمت الخدمات الإدارية، خاصة في الخميسات، وكذلك التجارية والعقارية في توسع هذه المراكز بسرعة، تتمحور حول الطريق الوطنية التي تقوم أيضا بوظيفة الشارع الرئيسي فيها. وجاء النسيج العمراني، الناجم عن هذا التطور شبه العفوي، ناقصا في جل الميادين.

4.2- التمدين الصغير الهامشي

ظهرت، خلال العقدين الأخيرين، بعض المراكز الصغيرة في تلال مقدمة الريف، شمال وشرق سهل الغرب، أهمها مركز جرف الملحة الذي نما بسرعة مشتملا حاليا على نحو 35.000 نسمة، وكذا مركز الخنيشات المجاور، من ناحية، وللا ميمونة وم. بوسلهام وعرباوة، من ناحية أخرى. كما نشأت منذ عقود مراكز متواضعة في الهضاب الجنوبية، يرجع جلها إلى الفترة الاستعمارية، أهمها الرماني وأولماس اللذين يقطن كلا منهما نحو 12.000 نسمة.

3- مقاربات إعداد مجالي ملائمة لأوضاع حضرية متباينة

تهدف هذه المقاربات إلى السيطرة على حركة **النمو الحضري وتصحيحها بالقدر الذي يضمن تطورا متوازنا لكل مدينة أو مركز**، حتى تتمكن كل هذه التجمعات من القيام بوظائفها المختلفة على أحسن وجه، وتؤلف بيئة مندمجة تقدم لساكنيها الخدمات الضرورية. كما أن هذه المقاربات تسعى إلى **تشييد جهاز حضري جهوي كثيف، متين، متراص ومتوازن، قادر على تأطير المجال الجهوي بصورة جيدة، بناءة ومستدامة**.

فمن هذا المنظور، يلزم تقوية **الشبكة الحضرية الجهوية** لكي تكون أكثر تكاملية ووظيفية، فتصبح **رافعة للتنمية على جميع المستويات، تشتغل كمحرك فعال لترسيخ إشعاع الجهة وقدرة تنافسيتها وتميزها**.

التطور المرتقب لسكان مدن جهة الرباط-سلا-القنيطرة

السنة	عدد السكان	الزيادة الإجمالية	متوسط الزيادة السنوية	نسبة التزايد السنوي (%)	نسبة التمدين
2014	3.199.000	-	-	-	69,8
2020	3.516.000	317.000	52.800	1,59	72,2
2030	4.035.000	519.000	51.900	1,37	76,2
2040	4.440.000	405.000	40.500	0,96	79,9

المصدر : مكتب الدراسات

1.3- خطة شاملة لإعداد مجالات التجمع الحوضري الساحلي

يؤلف مجمع المدائن الساحلي الكبير جسما ضخما معقد التركيب، يشتمل على 16 مدينة ومركز. يتمحور هذا المجمع حول قطبين، واحد رئيسي، الرباط، والآخر ثانوي، القنيطرة، حاضرة منطقة الغرب. ومن المرتقب أن يتجاوز عدد سكان هذا التجمع 3 ملايين ونصف بعد عقدين.

يظهر جليا أن الجسم الحضري الساحلي، المتنامي باستمرار، السائر إلى التحام كتلتي مدائن بورقراق وسبو، يستدعي بلورة وإعمال خطة تدبير محكمة، تستلزم **انتهاج مقاربة ذكية وحازمة، تساندها إرادة قوية**.

تتمحور توجهات الإعداد المجالي هذه حول هدفين أساسيين : **مكافحة الإسراف في استعمال الأراض وتمديد مناطق البناء، والإصرار على إنتاج مجالات حضرية متكاملة الوظائف متناسقة المشهد وسليمة البيئة**. ولعل أهم هذه التوجهات العمرانية الهادفة هي التالية:

- **استئصال كافة أشكال السكن غير اللائق؛**
- **تكثيف النسيج المبني** في أحياء السكن الأفقي، وتشغيل المساحات العارية أو "المهجورة" التي تمثل في الغالب نوعا من "البوار الاجتماعي" الناتج عن المضاربة العقارية؛
- **إعادة هيكلة وتنمية المراكز الضاحوية**، بمقاربة نموذج **"مشروع مدينة"** وليس على أساس تصاميم التهيئة المعتادة؛
- **تجهيز المدن بأقطاب تجارية** وخدماتية، متنوعة الوظائف؛
- **حماية الأراضي الضاحوية، ذات القيمة الفلاحية العالية** ضد سطوة المضاربة العقارية؛
- **حماية المساحات الغابوية** في الضواحي من الزحف الحضري الأخطبوطي؛
- **الحيلولة دون تفشي ظاهرة التشتت** الحضري على أطراف المدن وفي الضواحي.

2.3- تحقيق استسواء العمران بالمدن المتوسطة والصغيرة وتقوية قاعدتها الاقتصادية والاجتماعية

تركز المدن الأربع الكبرى تقريبا كل الاقتصاد الحضري العصري في الجهة. فتعزيز التجهيزات والبنيات الأساسية بهذه المدن والمراكز قد غدا من الضروريات الملحة بغية تحقيق استسوائها (mise à niveau) الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، **حتى تتوفر على وظائف متينة تؤهلها لتأطير ساكنيها ومجالها المحيط بطريقة مرضية، وتدبير قضاياها**، فتتمكن بذلك من **اجتذاب الاستثمار الاقتصادي وتثبيت عناصرها البشرية**.

3.3- تجهيز وإنعاش المراكز الصغيرة، الحضرية والقروية

إن ظاهرة التمدين نادرة ومتواضعة جدا في المناطق الهامشية الفسيحة التي تغطي تلال مقدمة الريف والهضاب الجنوبية، وكذا منطقة المعمورة والساحل الشمالي. وهي في أغلبها **مراكز يطبعها ركود أو تباطؤ ديمغرافي واضح، وأزمة اقتصادية متمكنة على مر عقود**. وهو ما يستدعي **اتخاذ تدابير حاسمة من أجل إنعاشها عن طريق تشجيع الأنشطة المنتجة وتحسين التجهيزات والخدمات وتجويد الإطار المبني، وإصلاح الطرقات**. حتى تتمكن من اكتساب **وظائف اقتصادية واجتماعية وثقافية كفيلة بأن تعزز جاذبيتها الداخلية والخارجية**، وأن **تجعل منها حلقة وصل أساسية في شبكة التأطير المجالي والإنعاش الاقتصادي بالجهة، وأداة فعالة لإدماج مجالاتها في الكل الجهوي بطريقة وظيفية مما سيخفف مختلف أشكال الضغط على المدن الساحلية**.

4- من جهاز حضري جهوي واضح الاختلال إلى شبكة حضرية جهوية متراتبة ووظيفية

1.4- تشييد شبكة حضرية متكاملة الوظائف، متضامنة الحلقات

فالرؤية الاستشرافية، التي يقدمها التصميم الجهوي هذا، تؤكد على **ضرورة توزيع المهام والوظائف والأدوار الأساسية بين مختلف المراكز الحضرية**، من **منظور التكامل والتعاضد بينها**، مما يساعد على تفجير طاقة هذه التجمعات الحضرية، بتفاعل إيجابي فيما بينها ومع المجالات المحيطة بها. فبذلك يتسنى **إرساء قواعد إعداد مجالي مندمج وتنمية جهوية متوازنة، قوامها إنصاف كل المكونات الاجتماعية والترابية** التي تؤلف الجهة، فتجعلها **وحدة متراصة**. هكذا، تنبني هذه الرؤية على تصنيف التجمعات الحضرية إلى فئات متراتبة، لكل واحدة منها وظائفها الخاصة ومكانتها في الهرم الحضري الجهوي.

2.4- الرباط : الحاضرة الجهوية الرئيسة

اعتبارا لكونها العاصمة الإدارية والسياسية، ونظرا **لموقعها المتميز عند ملتقى الممرين الأساسيين للنقل والمواصلات** على الصعيد الوطني، فإن الرباط تحتل مكانة خاصة داخل

الجهة بصفتها **المركز الأكبر في الإدارة العمومية، والتجارة والخدمات الرفيعة، والتعليم العالي والصحة، والسياحة والترفيه وغيرها**. فهي بذلك تتبوأ الصدارة في الهرم الحضري الجهوي، وهي مكانة من المنتظر أن تتعزز أكثر بفضل تقوية وتنويع هذه الأنشطة كلها، إضافة إلى اكتسابها وظائف أخرى، خاصة في ميدان **الصناعات الدقيقة**. فهي بذلك تمثل **القطب الجهوي الذي ينبغي أن يقوم بدور القاطرة بالنسبة لمجموع الجهة**.

3.4- سلا : حاضرة جهوية شريكة

عرفت سلا توسعا مجاليا هائلا منذ الاستقلال، مواكبة للنمو الذي ميز مدينة الرباط. ورغم تحسن أوضاعها في مجالات عدة، فإن هذه **المدينة تبقى لحد الآن شديدة التبعية بالنسبة للرباط في ميادين الشغل والتجارة والخدمات الرفيعة، والصحة والتكوين والتعليم العالي، والترفيه وغير ذلك**، والحالة أنها **أكبر تجمع حضري بالجهة ومن أكبر مدن المغرب**، يصل عدد سكانها اليوم قرابة المليون، أي نحو ضعف عدد من يقطن شقيقتها على الضفة اليسرى!

فاستراتيجية التنمية الجهوية، ينبغي لها أن تفتح أوراشا عديدة في كل المجالات بغية مد **هذه الحاضرة بكل ما يلزمها من البنيات التحتية والتجهيزات المتناسبة مع حجمها السكاني وتاريخها المجيد**. ومن أبرزها : **إنشاء جامعة متكاملة العناصر، إحداث بنيات طبية كافية كما ونوعا ومنشآت رياضية مناسبة**، موازاة مع **تعزيز القاعدة الاقتصادية بتقوية الصناعة والتكوين المهني والحرف المنتجة والسياحة**، ناهيك عن **تأهيل النسيج الحضري بإعادة الاعتبار للمدينة العتيقة المتميزة، وتجديد الأحياء القديمة واستئصال مختلف أشكال السكن الهزيل التي تغطي مساحات واسعة جدا، وتأهيل الطرقات...، حتى تكتسب سلا القدرات والإمكانات التي تؤهلها لمؤازرة الرباط في مهمة تأطير الجهة وتنميتها**. ومما يمكن أن يدعم هذا المسعى التنموي، **استقرار مؤسسات جهوية وازنة بمدينة الضفة اليمنى، بغية تجسيد وتأكيد رمزية صفتها ووظيفتها كحاضرة جهوية شريكة**.

4.4- القنيطرة : حاضرة جهوية مساندة

القنيطرة هي المدينة الهامة الوحيدة التي لم ترتبط نشأتها وتنميتها مباشرة بالرباط، بل **بإحداث ميناء هام عند مصب نهر سبو**، من ناحية، **وبتطوير الفلاحة المسقية بسهل الغرب**. **وتعززت مكانة المدينة** يؤهلها لذلك موقعها المتميز على محور طرقي وسككي كبير، ضمن الممر التواصلي الأطلنتي، مما ساعدها على تنمية **قطاع صناعي معتبر**، تقوى أخيرا **بإحداث المنصة الصناعية المندمجة** التي جعلت منها مركزا اقتصاديا نشيطا، ينتظر **أن يتوسع أكثر بعد بناء الميناء الجديد على ساحل المحيط**، وأن يتعزز **بإنشاء قطب الصناعات الفلاحية**.

ومن المرتقب أن تتعدد وتتنوع وظائفها أكثر مع **إعادة هيكلة ميناء الصيد وإعداد محطة استحمامية كبيرة بالمهدية**، إضافة إلى **رد الاعتبار للقصبة**، موازاة مع **تقوية وتوسيع جامعة ابن طفيل وإحداث بنية استشفائية عمومية هامة**. فهذه المشاريع كفيلة بأن تجعل من

التجمع الحضري، المؤلف من القنيطرة والمهدية وس.الطيبي، **الذي يقطنه حاليا نحو 580.000 نسمة، قطبا اقتصاديا وثقافيا وسياحيا مرموقا، يرتقب أن يفوق عدد ساكنيه المليون نسمة في أفق 2040**. هكذا، تتمكن القنيطرة من أن تتبوأ **مكانة حاضرة التوازن** على مستوى الجهة وضمن المجمع الحضري الساحلي الكبير، تقوم **بوظيفتها كمحرك قوي للاقتصاد الجهوي وقطب جاذب للاستثمار**.

5.4- تمارة : قطب حوضري (métropolitain)

تمثل مدينة تمارة مركزا حضريا تنامى بسرعة فائقة، خلال العقود الثلاثة الماضية أساسا، في ركاب العاصمة وقد ظهرت حوله عدة مراكز ضاحوية، علاوة على الهرهورة، **بكتلة سكانية تفوق 520.000** نسمة. ونظرا لتكاثر ساكنيها وتطور جهازها الصناعي وبعض الخدمات المتميزة، فإن **مدينة تمارة أصبحت تؤدي تدريجيا دور قطب مساند للرباط**. ومن الضروري تعزيز هذه الوظيفة **بتقوية وتنويع القاعدة الصناعية وإعادة هيكلة الأنشطة التجارية وإنعاش الحركة السياحية و إنشاء جامعة جديدة**. ومما يساعد على ذلك **تعزيز نظام النقل العمومي** مع الرباط أساسا وكذا مع المراكز المجاورة المتنامية (الصخيرات، عين عتيق، مرس الخير، عين عودة، تامسنا).

6.4- الأقطاب الإقليمية

يقترح تصميم إعداد وتنمية التراب الجهوي **تعزيز التأطير المجالي والسكاني ويقوي الاقتصادات المحلية في المناطق الداخلية والشمالية من الجهة**. فهذه المدن جميعها في حاجة ماسة إلى **تأهيل نسيجها الحضري، وتقوية قاعدتها الاقتصادية في مجالات الصناعة والتجارة والحرف والسياحة**، موازاة مع **تزويدها بالبنيات التحتية المناسبة والتجهيزات الكبيرة في ميادين الصحة والتعليم والتكوين**، وذلك بإنشاء **جامعة متعددة التخصصات** (جامعة "المعمورة") وكذا في **الثقافة والرياضة والنقل**. ومن الأدوات المساعدة على تنشيط هذه المدن تفعيل شراكات بين ثنائيات حضرية متميزة (الخميسات وتيفلت، س. قاسم وس. سليمان، سوق الأربعاء ومشرع بلقصيري، إضافة إلى جرف الملحة والخنيشات، وللا ميمونة ومولاي بوسلهام)، مع **إحداث منظومة نقل وظيفي بين قطبي كل ثنائي حضري.**

7.4- المراكز الحضرية الصغيرة

تكتسي تطوير المدن الصغيرة والمراكز أهمية أساسية قصد إشراكها في استراتيجية التنمية الجهوية، ومنها القدرة على مساندة الأقطاب الإقليمية في تأطير المجالات الواقعة في محيطها المباشر، فتنخرط وظيفيا في مجموع الشبكة الحضرية، لتكون أداة لنشر التنمية وعبر المناطق القروية وتقوم بدور الوسيط في إيصال عوامل العصرنة وتحريك الاقتصاد والحياة

الثقافية، ومراكز مؤهلة لاحتضان بنيات خدمة وتدبير المشاريع المحلية عن قرب.

8.4- الأقطاب السياحية

إضافة إلى إنشاء المحطات الاستحمامية التي ستجعل مواقع متميزة من الساحل تتطور لتصبح أقطابا سياحية هامة، وهي حالة المهدية وم. بوسلهام وبوقنادل والصخيرات، تؤدي خطة تنمية القطاع السياحي إلى بروز مواقع داخلية تعتمد جاذبيتها على إمكاناتها الطبيعية، وفي مقدمتها أولماس بإحداث محطة المياه المعدنية، أو مقوماتها التاريخية أوالثقافية أو البيئية، التي تتطلب كلها أشغالا هامة لإعدادها وإعادة الاعتبار لها.

إستشراف تطور مجموع سكان المدن بجهة الرباط - سلا - القنيطرة

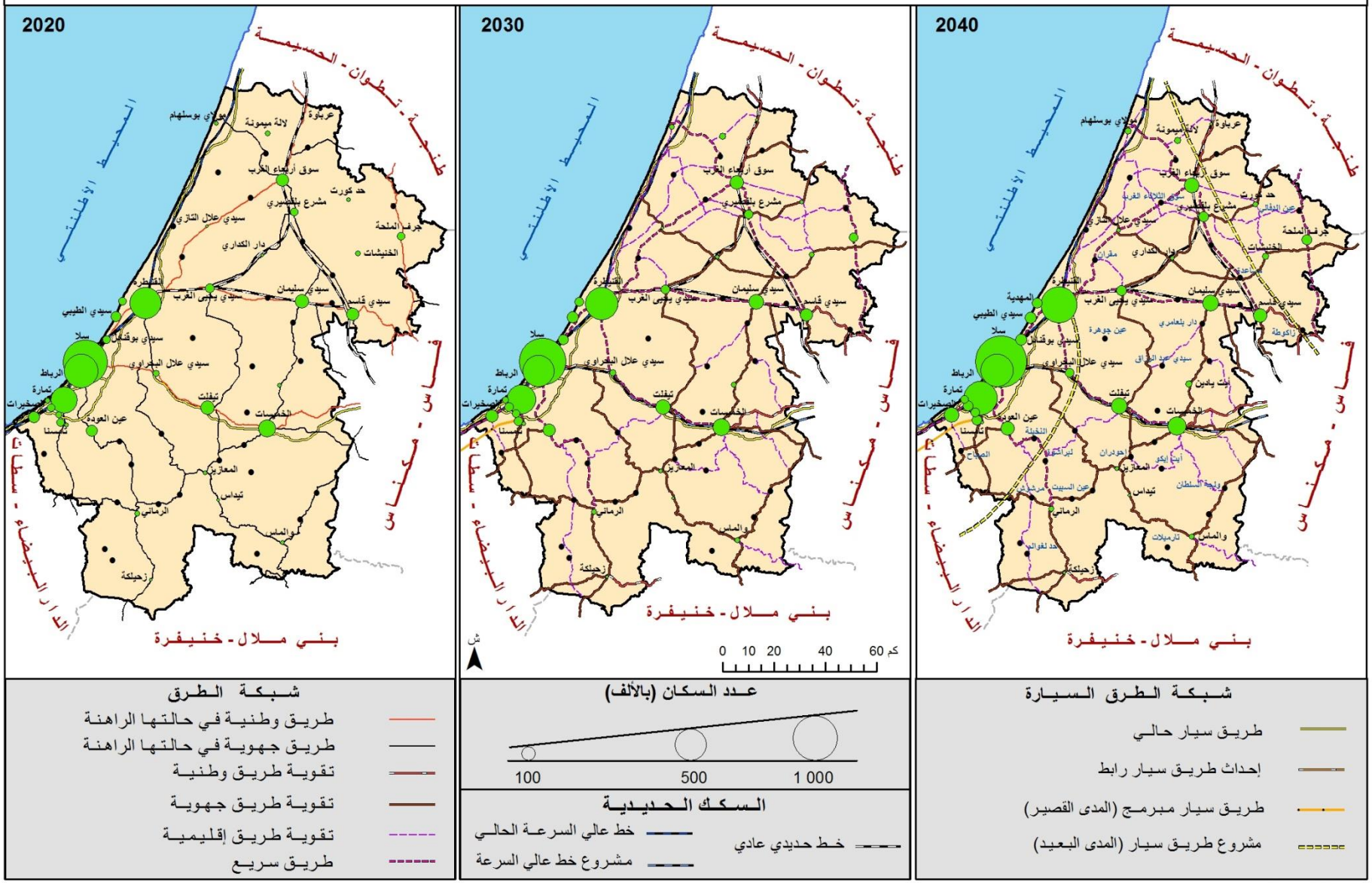

تأهيل التربية والتعليم والتكوين :
الرهان الحاسم لتنمية الاقتصاد والمجتمع والثقافة

بلغ عدد الصغار والشبان، في سائر مؤسسات التعليم والتكوين، بالقطاعين العمومي والخصوصي، بمدن وأرياف الجهة، **حوالي 1,22 مليون سنة 2018**، وهو ما يمثل أزيد من1/4 عدد سكانها و 1/7 تلاميذ وطلبة مجموع التراب الوطني؛

1- التعارض المزدوج في منظومة التعليم الابتدائي والثانوي

هناك ثنائية مزدوجة في بنيات منظومة التعليم، الأولى مجالية، بين الوسط الحضري والعالم القروي، والثانية قطاعية، بين العمومي والخصوصي. وتبرز هذه الثنائية بشكل قوي في جهة الرباط-سلا-القنيطرة بسبب تضافر عاملين حاسمين : ارتفاع نسبة التمدين؛ ودور العاصمة الفعال في تضخيم وزن التعليم الخصوصي في حيزها الخاص وفي المجالات المحاذية لها.

1.1- تباينات مجالية حادة في بنيات توزيع التلاميذ بين مستويات التعليم

يظهر توزيع كتلة التلاميذ بن مستويات التعليم الثلاثة، الابتدائي والإعدادي والثانوي، ثلاث بنيات مجالية تتميز على أساس **معيار كبير الدلالة وهو حصة المستوى الثانوي** في مجمل التلاميذ :

- **الرباط،** حيث تقارب **نسبة تلامذة الثانوي** (التأهيلي) **1/4** المجموع، بينما تبقى حصة الابتدائي في مستوى 1/2؛
- **عمالتا سلا والصخيرات-تمارة،** حيث تصل **حصة الثانوي إلى مستوى متوسط نسبيا** (16-17%)، مع وزن هام للابتدائي (56-58%)؛
- **الأقاليم** التي تحتضن كتلة سكانية كبيرة بالأرياف، **فتطغى حصة التعليم الابتدائي** (61-65%) **ويتقلص كثيرا وزن التعليم الثانوي** (11-13%)؛

2.1- تفاوت مستويات التأطير المدرسي

يمكن استعمال **درجة تأطير التلاميذ،** كما ونوعا، من قبل الأساتذة والمعلمين، كمؤشر ملائم **للدلالة على مستويات الاكتظاظ،** بالنسبة للمدرسين وداخل قاعات الدرس، كما يخبر عن مدى فعالية العملية التعليمية ولو بطريقة غير مباشرة. فاعتمادا على هذا المؤشر، يمكن مقارنة الحالات المختلفة في الزمان وفي المكان، وقياس مدى تحسنها أو ترديها. تميزت السنوات الأخيرة **بارتفاع ملموس في عدد التلاميذ،** بينما **تراجع عدد المدرسين باستمرار،** مما أدى إلى انخفاض واضح في **مستوى التأطير العام الذي تناقص بنسبة 12% في الأرياف**

ونحو 15% في المدن ما بين 2001 و 2017. وكانت حدة هذا **التراجع أقوى في الإعدادي، بنسبة 37% بالوسط القروي** مقارنة مع الوسط الحضري. وجاءت هذه الظاهرة سلبية في جميع مستويات التعليم وفي كل العمالات والأقاليم، تؤكد على مدى **تفاقم وضعية الاكتظاظ** المضاعف بالنسبة للمدرسين ولقاعات الدرس، مما **يسيء قطعا إلى العملية التربوية**.

مستويات التأطير المدرسي (متوسط التلاميذ للمدرس الواحد) في القطاع العمومي (2017)

العمالات والأقاليم	الابتدائي		الإعدادي		الثانوي	
	المدن	الأرياف	المدن	الأرياف	المدن	الأرياف
الرباط	41,4	-	25,9	-	18,2	-
سلا	38,5	31,7	31,9	36,2	20,0	15,9
الصخيرات-تمارة	41,6	37,4	28,4	29,0	20,9	17,8
الخميسات	42,3	22,5	33,3	40,3	20,4	19,7
القنيطرة	43,1	37,3	33,2	40,3	19,5	20,0
س. قاسم	37,6	30,4	31,4	46,4	19,9	19,2
س. سليمان	41,3	33,4	28,0	38,6	21,2	15,3
الجهة	**40,6**	**31,6**	**30,6**	**39,6**	**19,8**	**18,8**

المصدر : النشرة الإحصائية السنوية للمغرب

3.1- تعمق الفوارق في مستويات التأطير بين المدرسة العمومية والمؤسسة الخصوصية

إن مقارنة المدرسة العمومية بمؤسسات القطاع الخصوصي تسمح بالوقوف على جسامة الفوارق بينهما من حيث مستوى تأطير التلاميذ من قبل المدرسين. وتحق هذه المقارنة أكثر على صعيد المدرسة الابتدائية التي تمثل المجال المفضل لاستثمارات القطاع التجاري في التعليم، إذ أن حوالي 3/4 تلامذته يتركزون بهذا المستوى، من ناحية، ولكون القطاع الخصوصي يشتغل حصريا بالوسط الحضري. هكذا يتبين **أن متوسط عدد التلاميذ بالنسبة لقاعة الدرس الواحدة والمدرس الواحد هو أعلى بنحو 3/5 بالنسبة للمؤشر الأول؛ وبأزيد من الضعف بالنسبة للمؤشر الثاني، في القطاع العمومي إجمالا مقارنة مع القطاع الخصوصي**، وذلك طبعا بالمجال الحضري، أي 21 مقابل 33 ثم 17 مقابل 36 ! ولا تختلف كثيرا هذه الفوارق في المعدلات عبر العمالات والأقاليم، مما يدل على أن الظاهرة هي بنيوية في الأصل.

مقارنة نسبة التأطير في التعليم الابتدائي العمومي والخصوصي (2016)

عمالة أو إقليم	القطاع العمومي		القطاع الخصوصي	
	متوسط عدد التلاميذ لقاعة الدرس الواحدة	متوسط عدد التلاميذ للمعلم الواحد	متوسط عدد التلاميذ لقاعة الدرس الواحدة	متوسط عدد التلاميذ للمعلم الواحد
الرباط	19,6	35,4	21,2	15,6
سلا	35,9	33,7	22,2	18,5
الصخيرات-تمارة	37,1	35,6	20,0	16,4
الخميسات	35,4	36,0	29,8	18,1
القنيطرة	35,8	38,4	17,9	16,1
س. قاسم	31,4	34,8	18,3	15,6
س. سليمان	39,1	37,9	17,0	15,2
الجهة	**32,7**	**35,5**	**20,5**	**16,7**

المصدر : الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين

4.1- تأهيل المدرسة العمومية : السبيل إلى التنمية المحلية المستدامة

تعيش **المدرسة العمومية** في بيئة تربوية تترسخ فيها التباينات على مستويين، أولا، بين **الأرياف حيث تمثل الملاذ الوحيد لعليم الأطفال**، والمدن التي تتنوع فيها أشكال العرض المدرسي؛ ثانيا، **تعدد الصيغ المدرسية بالوسط الحضري**، مما يجعل المؤسسة العمومية لا تلقى الإقبال إلا من الفئات المجتمعية المتواضعة الدخل، في حين تعزف عنها الأسر الميسورة والمتوسطة التي تقصد المدارس الخصوصية المتكاثرة باستمرار، بشتى مستوياتها، المغربية منها وكذلك الأجنبية المتنوعة الأصول، خاصة في العاصمة، رغم التكاليف الباهظة والمتصاعدة التي تفرضها على زبنائها مقابل خدمتها.

ويظهر أن محاولات الإصلاح التي توالت عبر العقود، لم **تتمكن من رد الاعتبار للمدرسة العمومية بالشكل الكافي، حتى تكون منافسا قديرا أمام المدارس الخصوصية**، والحقيقة أن **إصلاحها على أسس متينة يمثل حجر الزاوية والرافعة الأساسية لبناء صرح التنمية بكل أبعادها**، المحلية منها والجهوية والوطنية. وباعتبار فقط مسألة التأطير المدرسي، الذي هو من العوامل الحاسمة لإصلاح المدرسة العمومية، يكون من الضروري **تقليص الاكتظاظ**، داخل القاعات وبالنسبة للمدرسين، قصد **توفير ظروف أكثر ملاءمة للعملية التربوية**. ومن باب الواقعية والممكن، التخطيط لخفض متوسط عدد التلاميذ للمدرس الواحد بنسبة 1/4 خلال العقدين المقبلين، وإن كان ذلك لن **يبلغ المستويات الموجودة حاليا بالقطاع الخصوصي**. هكذا قد ينزل المعدل من 38 إلى 28 في الابتدائي، ومن 33 إلى 25 في الإعدادي ومن 20 إلى 15 في التأهيلي. بديهي أن بلوغ هذا الهدف المتواضع يقتضي توسيع المؤسسات وإحداث أخرى قصد تخفيف الضغط على قاعات الدرس، من ناحية، والزيادة في عدد المعلمين والأساتذة بنسبة 48% في أفق 2040، من ناحية أخرى.

التطور المرتقب لعدد التلاميذ والمدرسين بالتعليم العمومي في جهة ر.س.ق

السنة	الابتدائي			الإعدادي			الثانوي			المجموع		
	التلاميذ	المدرسون	ن. ت*	التلاميذ	المدرسون	ن. ت*	التلاميذ	المدرسون	ن. ت*	التلاميذ	المدرسون	ن. ت*
2018	435.000	11.400	38	206.000	6.200	33	121.000	6.100	20	762.000	23.700	32
2020	442.000	11.300	39	208.000	5.900	35	123.000	5.900	21	773.000	23.100	33
2030	430.000	12.300	35	225.000	7.500	30	134.000	7.400	18	789.000	27.200	29
2040	419.000	14.900	28	242.000	9.700	25	145.000	9.600	15	806.000	34.200	24

المصدر : مكتب الدراسات * ن. ت : نسبة التأطير

2- تقوية البنيات الجامعية، تطوير فروع التكوين وإنعاش البحث العلمي والتكنولوجي

1.2- تكاثر عدد الطلبة بالجامعة وبمؤسسات التكوين العالي العمومي والخصوصي

سجل عدد الطلبة تزايدا مطردا خلال العقد الحالي إذ قفز من نحو 50.000 في 2010 إلى 123.000 في 2017 بجامعتي محمد الخامس وابن طفيل، وبينما راح نمو عددهم يتباطؤ قليلا بالجامعة الأولى، فإنه دأب يتكاثر بسرعة في الجامعة الثانية، وهي نزعة مرشحة للاستمرار بالنظر إلى الخزان السكاني الذي تمثله منطقة الغرب، وتزايد عدد الحاصلين فيها على شهادة الباكلوريا سنة بعد سنة. أما طلبة المعاهد والمدارس العليا المتخصصة العمومية التي يخضع ولوجها لإجراء مباراة، فإن عددهم بقي في حدود 10.000، ينضاف إليهم نحو 13.000 في القطاع الخصوصي، وهو عدد قد يتزايد كثيرا في السنوات المقبلة. في الجملة، يرتقب أن يتواصل تضخم عدد الطلبة بكافة أنظمة التعليم والتكوين، العمومية والخصوصية، نتيجة تكاثر التلاميذ عموما وخاصة من يكمل منهم المسار حتى الحصول على شهادة الباكالوريا.

2.2- تعديل بنية ميادين تكوين الطلبة بالجامعة

في الجامعة العمومية، التي يوجد بها 17/20 عدد الطلاب بالجهة، يتركز نحو 7/10 هؤلاء بكليات العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الآداب والعلوم الإنسانية، مع تكاثر كتلتهم بشكل سريع. والراجح أن استمرار التطور بهذا الإيقاع سيؤدي حتما إلى تضخم متزايد في عدد الطلبة الحاصلين على شهادات الإجازة وتكوينات جامعية، هامة بدون شك، لا تضمن ولوج سوق الشغل بسهولة، مما يزيد في كتلة المجازين العاطلين. فهذه السيرورة تستدعي القيام بتعديلات عميقة (وهي من مهام الدولة) على بنيات التكوين والتعليم بالجامعة فتعمل على تعزيز الشعب العلمية والتكنولوجية لمساندة الاقتصاد بالموارد البشرية اللازمة، موازاة مع إنعاش وتقوية البحث في مختلف شعب **العلم والمعرفة**، لكون هذين هما أمضى **سلاح لاقتحام معترك التنمية والتقدم في كل المجالات**. هكذا، تفرض حاجات وانتظارات تطور الاقتصاد والمجتمع والثقافة إنجاز مشاريع هامة تتعلق بتوسيع وإعادة هيكلة المؤسسات الجامعية القائمة وإنشاء أخرى، مع الحرص الشديد على **منح فرص التكوين**

العالي بما يمكن من "القرب" لمختلف مناطق الجهة.

3.2- إعادة هيكلة جامعة العاصمة شكلا ومضمونا

إن القرار السديد بتوحيد جامعة العاصمة لم يواكبه ويسانده إحداث هيكلة جديدة لهذه المؤسسة العتيدة، بغية جعلها رافعة أساسية وفاعلة رئيسية في التنمية الجهوية والوطنية، وذلك عن طريق **تمتين وتنويع شعب التكوين**، متنافسة في تحقيق أجود المستويات من العلم والمعرفة موازاة مع إنعاش وتنشيط البحث الرصين، النظري منه والتطبيقي. فهذه الجامعة، الرائدة على الصعيد الوطني، تستدعي إجراء **إصلاحات كبيرة في مضامين التكوين**، بقدر ما تحتاج إلى **إطار تنظيم وتدبير وظيفي** يتجسد في **إنشاء "مدينة المعرفة والعلوم"**، بكل ما يتطلبه مثل هذا الصرح من دراية في التسيير، وجودة في التجهيز، وتبصر في الأهداف، وتلاقح بين مختلف المؤسسات والشعب والباحثين، وارتباط بمبتغيات عوالم الاقتصاد والمجتمع والثقافة، حالا ومستقبلا.

4.2- تقوية بنيات جامعة القنيطرة

توشك جامعة ابن طفيل أن تدرك سن الأربعين، دون أن تكون قد تمكنت من توسيع وتنويع مجالات التكوين بما يتطلبه تكاثر عدد سكان منطقة الغرب وكتلة الوافدين على التعليم العالي. فهي تحتاج بالضرورة، أن تضيف إلى مؤسساتها الخمس الحالية التي يلزم **تطعيم شعبها بتكوينات جديدة، مؤسسات أخرى ذات طابع علمي وتكنولوجي** تستجيب لمتطلبات الاقتصاد الجديد، خاصة وأن المدينة تسعى لتكون قطبا صناعيا قويا في المجالات المتقدمة التي تستدعي تمتين وتنويع مسارات التكوين والبحث التكنولوجي.

5.2- إنشاء جامعة سلا

من المفارقات المثيرة، والعنيدة أيضا، أن مدينة سلا، مهد المعرفة والثقافة العريق، وموطن نحو مليون ساكن، لا تتوفر إلا على ملحقة من جامعة العاصمة، لا يزيد عدد طلبتها عن 20.000 حاليا. ومن المنتظر أن تستقبل هذه المدينة نحو 1/4 مليون ساكن إضافي خلال العقدين المقبلين، لذا أصبح من الضروري والمنطقي، ومن صميم الإنصاف، إحداث **جامعة متكاملة العناصر بسلا**، خاصة وأن جزءا هاما جدا من طلبة جامعة الرباط يتوافدون من الضفة اليمنى لنهر بورقراق. فمن شأن هذا الإنجاز أن يرفع مكانة سلا التي تصطف بين المدن الخمس الكبرى بالمغرب، مما يعزز إشعاعها الثقافي والاقتصادي، من ناحية، ويخفف الضغط كثيرا على المؤسسات الجامعية بالرباط فتتمكن من إعادة هيكلتها في ظروف أفضل، ويجنب عددا كبيرا من الطلبة عناء التنقل بين الضفتين وما تتسبب فيه حركة التراقص اليومي هذه من عناء وضياع وقت وتكاليف مادية، من ناحية أخرى.

6.2- إحداث جامعة تمارة

ليست تمارة أوفر حظا من سلا نظرا لكون تفتقر كليا لبنيات التعليم العالي. رغم أن عدد سكان عمالتها يفوق 670.000 حاليا، ومن المرتقب أن يناهز المليون بعد عقدين. فهذا التكاثر الديمغرافي السريع وتعدد المراكز الحضرية حول تمارة، وصولا إلى الصخيرات وتامسنا وعين العودة، يقتضي إنشاء جامعة لهذا المجال قصد تلبية حاجات أعداد غفيرة ومتزايدة من الطلبة، حاليا ومستقبلا، الذين يضطرون مثل نظرائهم بسلا إلى التوجه نحو مؤسسات الرباط، دون أن يتوفروا على وسائل النقل المناسبة. هنا أيضا **سيساعد إنشاء هذه الجامعة على بلورة هوية ثقافية لهذا المجال**، موازاة مع تخفيف الضغط على جامعة الرباط.

7.2- إنشاء جامعة "المعمورة"

إن إحداث جامعتي سلا وتمارة، الضروريتين، سيعزز "الوزن الجامعي" بالمنطقة الساحلية الجنوبية فيبرز بشكل أوضح **الخصاص الكبير الذي تعاني منه المجالات الداخلية والشمالية** في هذا الميدان. لذا يكون من باب الإنصاف الاجتماعي والتوازن الترابي، **إنشاء جامعة متعددة الأقطاب بهذه المجالات تتشارك فيها المدن الخمس الأساسية** : الخميسات (مركز هذا الجهاز) وتيفلت وس. قاسم وس. سليمان وسوق الأربعاء، على جانبي **غابة المعمورة، رمز الالتحام بين شمال الجهة وجنوبها**، نظرا لما لهذا التراث الطبيعي من قيمة بيئية عالية.

3- تقوية، تطوير وتنويع جهاز التكوين المهني الجهوي

رغم التطور الملموس الذي عرفه التكوين المهني بالجهة، يبقى هذا القطاع الأساسي محدودا كما ونوعا، ويكاد يقتصر على جهود الدوائر العمومية. فعدد تلاميذه يناهز 80.000 حاليا، **أكثر من 4/5 في مؤسسات الدولة**، بينما راحت مساهمة القطاع الخصوصي تتراجع باستمرار في ميدان محدود الأرباح، على عكس التعليم، خاصة منه الأولي والابتدائي، الذي يجتذب الاستثمارات إليه أكثر. فالتكوين المهني، إذن، قضية عمومية بامتياز تتكفل بها الدولة لفائدة فئات اجتماعية متواضعة في أغلبها. وإذا كانت أعداد التلاميذ في المؤسسات العمومية قد تضاعفت بين 2010 و 2017 (من 30.000 إلى 58.000) وهو تدل على أهمية الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة في هذا الميدان، فإن الحاجة تقتضي مضاعفتها من أجل **توسيع بنيات الاستقبال، وتنويع مسارات التكوين، ورفع مستواها، ونشر المؤسسات في جل أصقاع الجهة**، قصد تلبية الطلب المتزايد في صفوف التلاميذ ومن قبل مجالات التشغيل المختلفة. ويمثل إحداث **مدينة الحرف والكفاءات**، مؤخرا، عاملا أساسيا في هذا المضمار، يعطي نفسا جديدا لتطوير قطاع هام لتنمية الاقتصاد الجهوي.

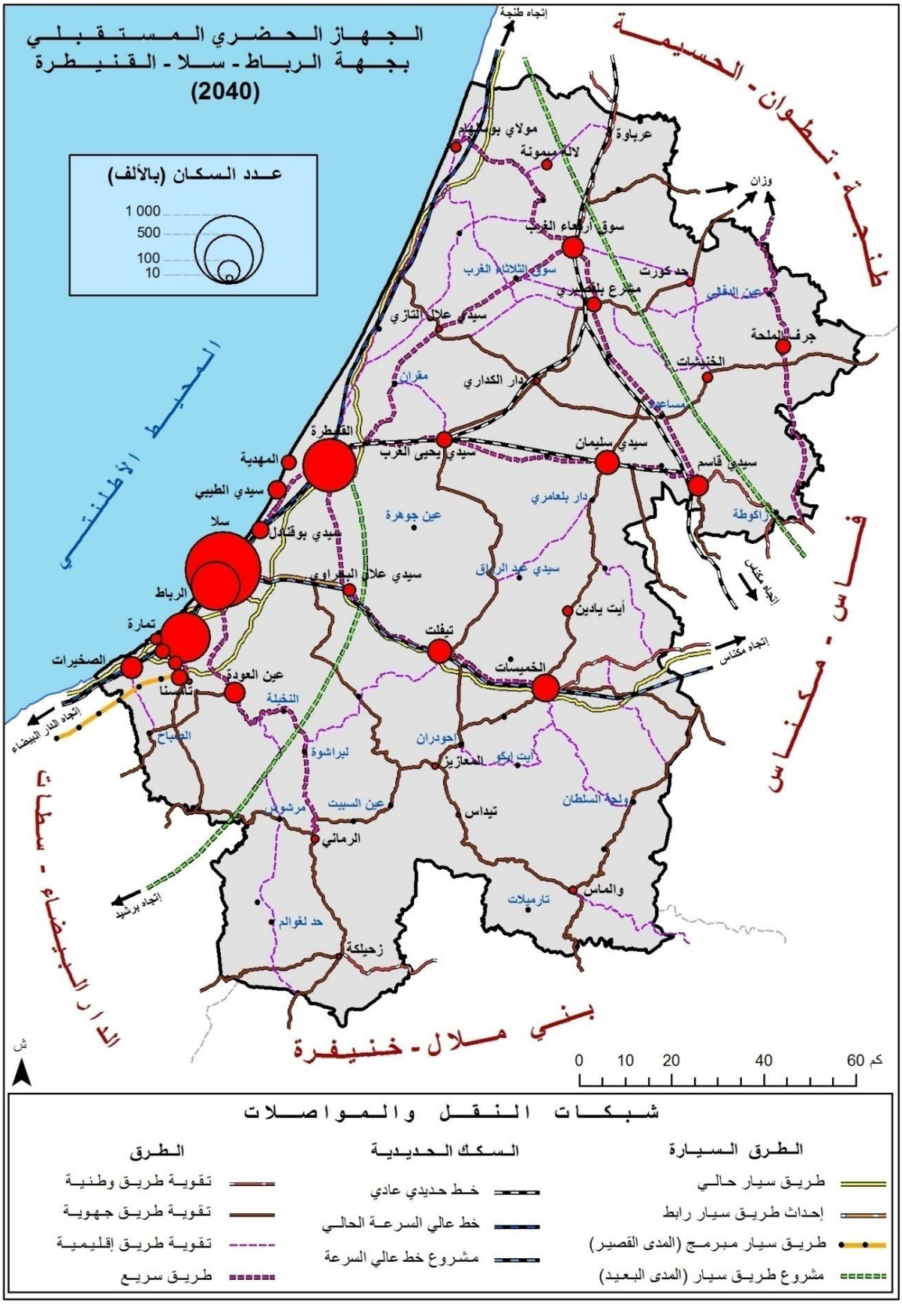
الجهاز الحضري المستقبلي
بجهة الرباط - سلا - القنيطرة
(2040)
عدد السكان (بالألف)
1 000
500
100
10
طنجة - تطوان - الحسيمة
فاس - مكناس
بني ملال - خنيفرة
الدار البيضاء - سطات
المحيط الأطلنتي
إتجاه طنجة
إتجاه مكناس
إتجاه الدار البيضاء
إتجاه برشيد
مولاي بوسلهام
لالة ميمونة
عرباوة
وزان
سوق أربعاء الغرب
سوق الثلاثاء الغرب
حد كورت
مشرع بلقصيري
عين الدفلي
سيدي علال التازي
جرف الملحة
الخنيشات
مقران
دار الكداري
مساعدة
القنيطرة
المهدية
سيدي يحيى الغرب
سيدي سليمان
سيدي قاسم
سيدي الطيبي
دار بلعامري
عين جوهرة
سلا
سيدي بوقنادل
سيدي عبد الرزاق
سيدي علال البحراوي
الرباط
أيت ياذين
تمارة
تيفلت
الخميسات
الصخيرات
عين العودة
تامسنا
النخيلة
الصباح
لبراشوة
أحودران
أيت إيكو
المعازيز
ولجة السلطان
عين السبيت
مرشوش
تيداس
الرماني
والماس
تارميلات
حد لغوالم
زحيلكة
0 10 20 40 60 كم
ش
شبكات النقل والمواصلات
الطرق السيارة
طريق سيار حالي
إحداث طريق سيار رابط
طريق سيار مبرمج (المدى القصير)
مشروع طريق سيار (المدى البعيد)
السكك الحديدية
خط حديدي عادي
خط عالي السرعة الحالي
مشروع خط عالي السرعة
الطرق
تقوية طريق وطنية
تقوية طريق جهوية
تقوية طريق إقليمية
طريق سريع

تكثيف البنيات الاستشفائية وتقوية التأطير الطبي

على المستوى العام، تحتضن جهة الرباط-سلا-القنيطرة أهم تجهيز وتأطير صحي بين الجهات المغربية. ويرجع هذا التفوق بالأساس لوجود العاصمة بها وما حظيت به هذه الأخيرة، باكرا، من إنشاء بنيات استشفائية عمومية وتوسع متواصل للقطاع الخصوصي. وقد أدى تركز جل الاهتمام على الرباط إلى تفاقم حالات متفاوتة الحدة في تجهيز وتأطير المجالات الأخرى من الجهة، مما يزيد في مدى التناقضات بين المركز والهامش في هذا الميدان كما هو الحال في جل الميادين الاجتماعية الأخرى.

1- تعزيز وشيك للتجهيز الاستشفائي العمومي

وضعت المصالح الصحية الجهوية، مؤخرا، مخططا خماسيا (2017-2021) يهدف إلى تحسين الخدمات وتقوية البنيات الاستشفائية، مع التقليل من الخصاص الحاصل في العمالات والأقاليم المحيطة بالعاصمة. هناك نوعان من المنجزات المبرمجة في هذا الصدد :

- **إنشاء مستشفيات جديدة**، وهي صنفان. يتعلق الأمر بمنشأتين متخصصتين : واحدة بسلا لمعالجة أمراض معدية وأخرى بالقنيطرة تعنى بالأمراض النفسية. أما الصنف الثاني، فيتكون من 6 مستشفيات صغيرة، أربعة منها بطاقة 45 سريرا، بكل من مشرع بلقصيري وس. يحيى الغرب وجرف الملحة وتامسنا، واثنان بطاقة 20-25 سريرا بتمارة والرباط.
- **تقوية الطاقة السريرية بالمستشفى الجهوي بالرابط** (من 91 و 300 سرير) **وبخمسة مستشفيات إقليمية** بكل من سلا والقنيطرة وتمارة والخميسات وس. سليمان، بينما اعتبرت كافية طاقة مستشفى س. قاسم الحالية.
- بفضل هذه المنشآت الجديدة وتوسيع الموجودة منها، تتعزز الطاقة السريرية بالمستشفيات العمومية بنحو 1130 سريرا إضافيا، لتتجاوز، في مستهل العقد المقبل، 6000 سرير، فيتحسن عند ذاك معدل السكان للسرير الواحد، على صعيد الجهة كلها، من حوالي 1000 (2019) إلى نحو 820 (2021). وبإضافة الطاقة المتوفرة في القطاع الخصوصي، يصل عدد الأسرة الإجمالي إلى 7500 تقريبا، والمعدل إلى 660 تقريبا، وهي معدلات فريدة في مستواها على الصعيد الوطني.

تطور الطاقة السريرية بالمنشآت الصحية في الجهة

أسرة المستشفيات العمومية والمصحات الخصوصية	2019			2021		
	العمومية	الخصوصية	المجموع	العمومية	الخصوصية	المجموع
عدد الأسرة	4878	1370	6248	6010	*1500	7510
عدد السكان/السرير	990	3530	770	820	3280	660

المصدر : المندوبية الجهوية للصحة : المخطط الجهوي لتوفير الخدمات الصحية (2017) * تقديرات مكتب الدراسات

غير أن هذه المعدلات، المعتبرة بالنسبة للجهة في مجملها، تخفي فوارق كبيرة جدا بين وضعية العاصمة، حيث تتركز جل المنشآت الاستشفائية، العمومية منها (مركب ابن سينا، المستشفى العسكري، مستشفى ش. زيد، المستشفى الجهوي) والخصوصية، من جانب، وأوضاع العمالات والأقاليم الأخرى رغم ما ستحدثه المنجزات المبرمجة من تحسن ملموس، والتي سترفع حصة هذه المجالات من 1/3 مجموع الأسرة التي تتوفر عليها الجهة في 2019 إلى 2/5 في 2021.

التطور المرتقب للطاقة السريرية بالمستشفيات العمومية في الرباط وفي العمالات والأقاليم الأخرى

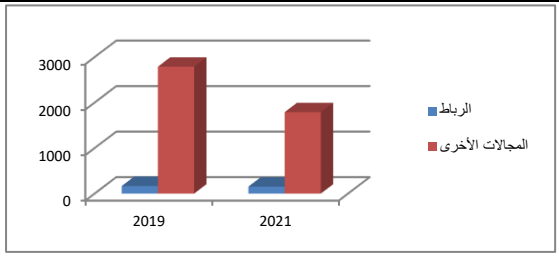

المجالات	2019			2021		
	عدد الأسرة	%	م.ن/س*	عدد الأسرة	%	م.ن/س*
الرباط	3363	68,6	168	3572	59,4	154
المجالات الأخرى	1540	31,4	2790	2443	40,6	1790
المجموع	**4903**	**100**	**990**	**6015**	**100**	**820**

المصدر : المندوبية الجهوية للصحة، التصميم الجهوي لتوفير الخدمات الصحية * متوسط عدد السكان للسرير الواحد

2- ضرورة تقوية البنيات الاستشفائية في مناطق الخصاص الصحي

لا شكل أن المشاريع المبرمجة لتقوية الجهاز الاستشفائي الجهوي، على المدى القصير، سيساعد على تقليص الخصاص الحاصل في عدد المستشفيات وطاقتها السريرية، وما يواكب ذلك من تعزيز الطاقم الطبي. ومن المرتقب أن تشهد العاصمة من ناحية، والمجالات الأخرى، من ناحية أخرى، تطورات مختلفة في هذا الصدد، خلال العقدين المقبلين.

1.2- الرباط : تشبع القطاع العمومي وتوسع القطاع الخصوصي

يظهر أن نزعة التطور، التي تواصلت خلال العقود الأخيرة، تذهب في اتجاه استقرار حركة التزايد في أسرة المنشآت الاستشفائية وفي عدد أطباء بالقطاع العمومي. فتوسيع المستشفى الجهوي وإنشاء مؤسسة صغيرة بمقاطعة اليوسفية، لن يرفع الطاقة السريرية العمومية إلا بنحو 7%. ولا ينتظر أن تزيد هذه الطاقة مستقبلا والحالة أن المدينة يتناقص سكانها بشكل واضح، خاصة بين الفئات الفقيرة (عمليات إعادة الإسكان خارج العاصمة) التي تمثل زبناء القطاع العمومي.

على النقيض، تنبئ نزعة التطور المستمرة بمستقبل زاهر للقطاع الخصوصي، حيث تتكاثر

المصحات، المختلفة التخصصات والمتعاظمة الحجم، بفعل ضخ الرساميل الهامة التي تستثمر في إنشائها، وهو ما سيعزز الصبغة التجارية لهذا القطاع الذي يصير أكثر فأكثر انتقائية لزبنائه.

2.2- المجالات الأخرى : الاعتماد المستدام على المستشفيات العمومية

تختلف الأوضاع تماما في المجالات الأخرى من الجهة، حيث سيبقى القطاع العمومي هو التجهيز الأساس. فالطاقة السريرية بالمستشفيات التي هي حاليا نحو 1540 ستزيد بنحو 900 سرير في مستهل العقد المقبل (نهاية المخطط الخماسي)، فيتحسن المعدل السكان للسرير الواحد بحوالي 1000 نقطة بين 2019 (نحو 2790) و 2021 (حوالي 1790). ويلزم خفض هذا المتوسط تدريجيا، خلال العقدين المقبلين، إلى مستوى 1600 في نهاية الأول ثم إلى 1400 في نهاية الثاني، إضافة إلى المساندة التي ستأتي من القطاع الخصوصي وتساهم في تقليصه بنسب هامة في عمالتي سلا والصخيرات-تمارة ومدينة القنيطرة، ونسب متواضعة في المناطق الباقية ذات الطابع القروي الغالب ونظرا لحجم مدنها المحدود.

التطور المرتقب للطاقة السريرية بالمستشفيات العمومية (عدا عمالة الرباط)

العمالة أو الإقليم	2019		2021		2030		2040		الزيادة الإجمالية (2019-2040)	
	عدد الأسرة	%	عدد الأسرة	%	عدد الأسرة	%	عدد الأسرة	%	عدد الأسرة	%
القنيطرة	516	33,5	670	27,4	810	27,2	980	27,1	464	22,3
سلا	450	29,2	550	22,5	740	24,8	900	24,9	450	21,6
الصخيرات-تمارة	59	3,8	315	12,9	500	16,8	640	17,6	581	27,9
الخميسات	255	16,6	363	14,9	360	12,1	430	11,9	175	8,4
س. قاسم	210	13,6	300	12,3	350	11,7	410	11,3	200	9,6
س. سليمان	50	3,2	245	10,0	220	7,4	260	7,2	210	10,1
المجموع	**1540**	**100**	**2443**	**100**	**2980**	**100**	**3620**	**100**	**2080**	**100**
المتوسط	*سرير لكل 2800 ساكن*		*سرير لكل 1800 ساكن*		*سرير لكل 1600 ساكن*		*سرير لكل 1400 ساكن*		-	-

المصدر : التصميم الجهوي للخدمات الصحية (2017-2021). مكتب الدراسات 2030 و 2040

3- التكثيف التدريجي للتأطير الطبي

تستدعي تقوية وتوسيع البنيات الاستشفائية، العمومية منها والخصوصية، تكثيف التأطير الطبي، كما ونوعا، في كلا القطاعين. هنا أيضا يبرز الاختلاف بين العاصمة وما حولها، على كافة المستويات.

1.3- الرباط : تناقص عدد الأطباء في القطاع العمومي وتكاثرهم في القطاع الخصوصي

يؤدي بقاء البنيات الاستشفائية العمومية بدون تغيير كبير، في المستقبل، من حيث عددها وطاقتها الاستيعابية وتجهيزاتها، من ناحية، وتعاظم الجاذبية المادية التي يمتلكها الطب

الخصوصي، الذي تتوسع منشآته، كما ونوعا، من ناحية أخرى، إلى **تناقص عدد أطباء القطاع العمومي**، جراء تكاثر حالات التقاعد أو المغادرة، مع توالي السنوات، **مقابل تزايدهم بالقطاع الخصوصي** الذي يستقطب، أكثر فأكثر، من بين المتخرجين الجدد، كما يستهوي جزءا كبيرا من متقاعدي أو مغادري القطاع العمومي الذين يفتحون عيادتهم الخاصة أو يلتحقون بطاقم مختلف العيادات.

ومن نتائج هذين المسارين المعارضين نزول عدد أطباء القطاع العمومي بنسبة 15% تقريبا في العقد المقبل، ليكون في مستوى 2300 في أفق 2030، ثم بنفس الوتيرة، خلال العقد الذي يليه، فيصل إلى حدود 1900-2000 في أفق 2040، في حين ينمو عدد أطباء القطاع الخصوصي، في الاتجاه المعاكس، ليصعد إلى نفس هذه المستويات، فيحدث **نوع من التعادل بين عدد أطباء القطاعين**، الذين قد يبلغ إجماليا نحو 4000.

2.3- الأقاليم والعمالات الأخرى : ضرورة تقوية التأطير الطبي العمومي

من المنتظر أن يواكب عملية تقوية البنيات الاستشفائية العمومية بالأقاليم وبعمالتي سلا والصخيرات-تمارة، تعزيز للطاقم الطبي العامل بها، بغية تحسين التأطير ومختلف الخدمات. ويكون الهدف هو إنزال متوسط عدد السكان للطبيب الواحد إلى 2100 في أفق 2040 (علما أن هذا الهدف هو متواضع حقا) في كافة هذه المجالات، أي حوالي نصف ما هو عليه حاليا، وهو ما يستدعي أكثر من مضاعفة عدد الأطباء في خلال العقدين المقبلين، فيرتفع من نحو 1100 إلى زهاء 2400.

التطور المفترض لعدد الأطباء في القطاع العمومي بين 2020 و 2040

المجالات	2020		2030		2040	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الرباط	2680	71,1	2280	60,3	1940	44,6
العمالات والأقاليم الأخرى	1090	28,9	1500	39,7	2410	55,4
الجهة	**3770**	**100**	**3780**	**100**	**4350**	**100**

المصدر : مكتب الدراسات

يتطلب إذن التحسين النسبي لمستوى التأطير الطبي العمومي إضافة حوالي 1320 طبيبا، أي بمعدل 66 في السنة، وهو عدد متواضع للغاية، بلن في الواقع، زيادة فقط 580 على صعيد الجهة، إذا ما اعتبرنا تناقص عدد أطباء الرباط بنحو 740 خلال نفس الفترة، فينزل المتوسط السنوي إلى 29 طبيبا، وذلك لدعم الوضع الصحي لنحو 9/10 سكان الجهة في أفق 2040. وبحكم تفاوت الكتل السكانية، فإن إقليم القنيطرة وعمالتي سلا والصخيرات-تمارة، هي المجالات التي قد تتلقى 7/10 عدد الأطباء الإضافي.

التطور المفترض لعدد أطباء القطاع العمومي في العمالات والأقاليم (باستثناء الرباط)

العمالة أو الإقليم	2020		2030	2040		الزيادة (2020-204)	
	عدد الأطباء	%	عدد الأطباء	عدد الأطباء	%	عدد الأطباء	%
القنيطرة	275	25,2	403	655	27,2	380	28,8
سلا	255	23,4	372	597	24,8	342	25,9
الصخيرات-تمارة	220	20,2	253	426	17,7	206	15,6
الخميسات	132	12,1	180	284	11,8	152	11,5
س. قاسم	128	11,8	175	273	11,3	145	11,0
س. سليمان	80	7,3	112	175	7,3	95	7,2
المجموع	1090	100	1495	2410	100	1320	100
نسبة التأطير المرتقبة *	(4200)	-	(3200)	(2100)	-	-	-

المصدر : مكتب الدراسات * متوسط عدد السكان للطبيب الواحد

مؤهلات ومخاطر

بيئة طبيعية رفيعة التنوع وشديدة الهشاشة

تتميز جهة الرباط-سلا-القنيطرة بمنظومة بيئية مركبة، وذلك بسبب تعدد وتنوع واختلاف مجالاتها الجغرافية. فالموارد الطبيعية، الغنية والمتنوعة، تقع تحت وطأة أشكال شتى من الاستغلال والضغط من قبل الإنسان، إضافة إلى تأثير التحولات المناخية التي تتأكد سنة بعد أخرى.

1- تنوع البيئات الطبيعية الجهوية

1.1- تباين معطيات التضاريس والمناخ

- **هضاب عليا** جنوبية (بين 600 و 1300 م) التي تتخذ أشكال جبال في الجنوب الشرقي (منطقة أولماس)، وتتلقى كميات هامة نسبيا من الأمطار، مما يساعد على انتشار الغابة، والمنطقة لا تتضمن إلا رصيدا مائيا جوفيا ضعيفا، بينما يعمل جريان المياه على تعميق الأودية ؛
- **هضاب متوسطة الارتفاع** (400-600م)، تتعمق فيها أنهار بورقراق وكْرو وكريفلة، وروافدها. تسمح التكوينات الرسوبية بانتشار تربات المتفاوتة الجودة تتلاءم مع النشاط الزراعي، مما أدى إلى تراجع الكساء الغابوي في مناطق متعددة ؛
- **هضاب منخفضة** (100-400م) تخترقها الأنهار الآتية من العالية، بعضها يجري نحو سهل الغرب (أهمها نهر بهت)، وجلها يصب في المحيط. وتمثل غابة المعمورة الفسيحة أهم مجال بيئي في هذه المنطقة؛
- تشرف **تلال مقدمة الريف**، على سهل **الغرب المنخفض**. وهذه منطقة فلاحية قديمة وكثيفة السكان، اختفى الغطاء النباتي الطبيعي فيها لصالح الزراعة ؛
- **منطقة "الساحل"**، التي استمرت وظيفتها كمجال رعوي حتى دخول الاحتلال الفرنسي. **فالغابة**، التي كانت تكسو مساحات كبيرة، **لم يبق منها سوى شذرات متفرقة**؛
- يمثل **سهل الغرب** المستوى التضاريسي الأدنى في الجهة، المتميز بنسبة رطوبة عالية بسبب أهمية التساقطات، وكذلك نتيجة الفيضانات خلال الفصل المطير، وذلك رغم السدود العديدة التي شيدت على هذه الأنهار، داخل الجهة وخارجها، بحوض سبو.

2.1- موارد مائية هامة وغطاء غابوي ممتد

- **رصيد مائي معتبر، متباين التوزيع**

تحظى جهة ر.س.ق **بموارد مائية هامة يقدر حجمها الإجمالي بأزيد من 5 ملايير م³** (نحو 3/10 المجموع الوطني)، حوالي 85% منها سطحية و 15% باطنية. غير أن الجزء الأكبر من هذه المياه يأتي من خارج الجهة، (حوض سبو الفسيح). أما المياه الباطنية فأهمها يوجد في الشق الشمالي من الجهة، خاصة في سهل الغرب وفي المعمورة.

تقوم هذه الموارد المائية بالدور الأساسي في تكثيف وتنويع النشاط الزراعي وتوفير مياه الشرب. ومن أجل خزن هذه المياه الضرورية للحياة الاقتصادية والاجتماعية، تم تشييد مجموعة من السدود في حوضي بورقراق وسبو (داخل الجهة وخارجها)،

- **كساء غابوي ممتد ومتنوع، تناهز مساحته نصف مليون هكتار**، مشتملا بذلك على **28% من مساحة الجهة كلها**، وهو ما يعطي **معدل هكتار واحد من الغابة لكل 10 من السكان**. تؤلف الغابة الطبيعية منه 7/10 مقابل 3/10 للغابة المغروسة. تغطي أشجار البلوط الفليني والأخضر حوالي 2/3 الغابة الطبيعية. أما المغروسات الغابوية، فتشمل بالأساس الكلبتوس والصنوبر والسنط.

2- مجال غابوي مضغوط باستمرار

1.2- وظائف المجال الغابوي

- الغابة **مجال رعي ثمين** بالنسبة لمربي المواشي؛
- الغابة **مجال إنتاج يمد السكان بمختلف منتجات الالتقاط**، علاوة على كونها مرعى أساسي للنحل؛
- للغابة **وظيفة اجتماعية معتبرة إذ توفر مئات الآلاف من أيام الشغل** في السنة؛
- **تمثل الغابة موردا ماليا هاما** بالنسبة لمجالس الجماعات المجاورة لها؛
- أصبحت الغابة **مجال ترفيه واستجمام أساسي** بالنسبة لسكان المدن الكبيرة؛
- **الوظيفة الأساسية للمجال الغابوي ذات طابع بيئي**، إذ هي مخزون **لتنوع بيولوجي ثمين**.
- تقوم **بحماية التربات** من التعرية، فتكون بذلك **عاملا قويا للحفاظ على الثروة المائية، والحيلولة دون توحل السدود وارتفاع منسوب الفيضانات**.

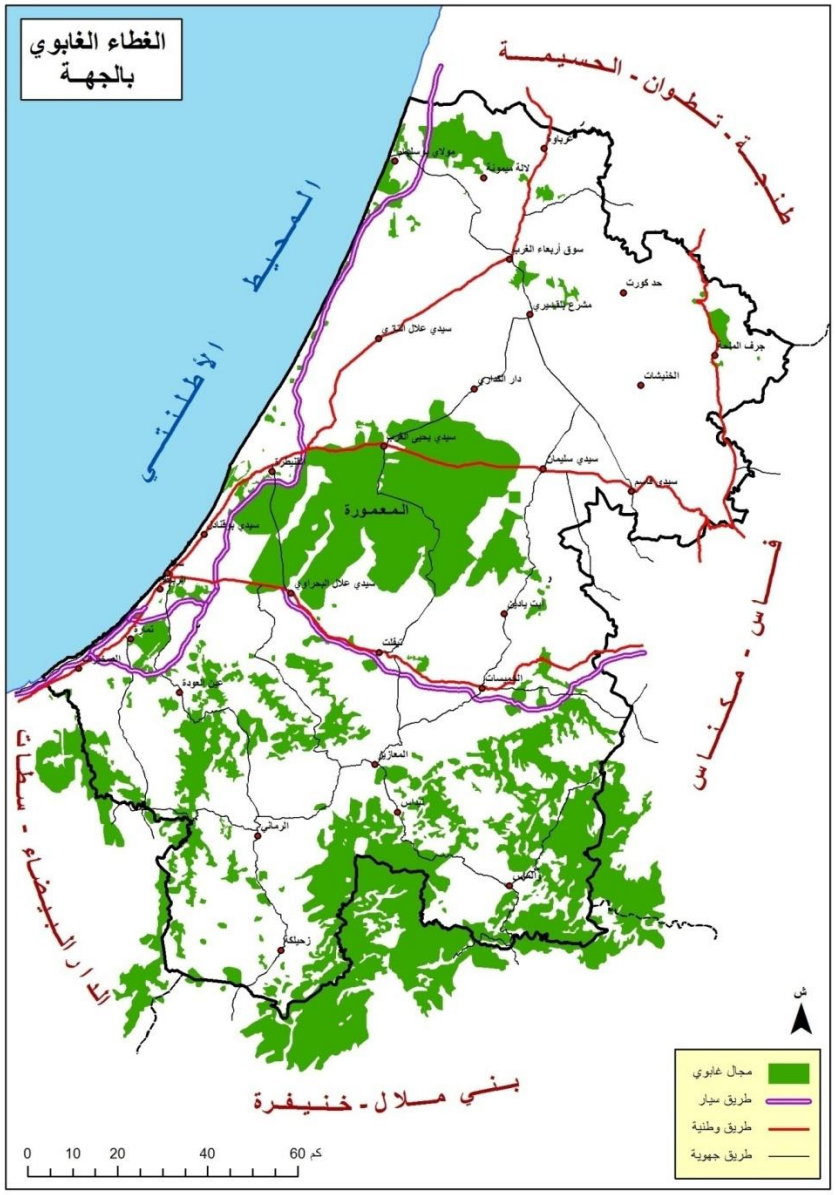
الغطاء الغابوي
بالجهة
طنجة - تطوان - الحسيمة
المحيط الأطلنتي
فاس - مكناس
الدار البيضاء - سطات
بني ملال - خنيفرة
المعمورة
مجال غابوي
طريق سيار
طريق وطنية
طريق جهوية
0 10 20 40 60 كم

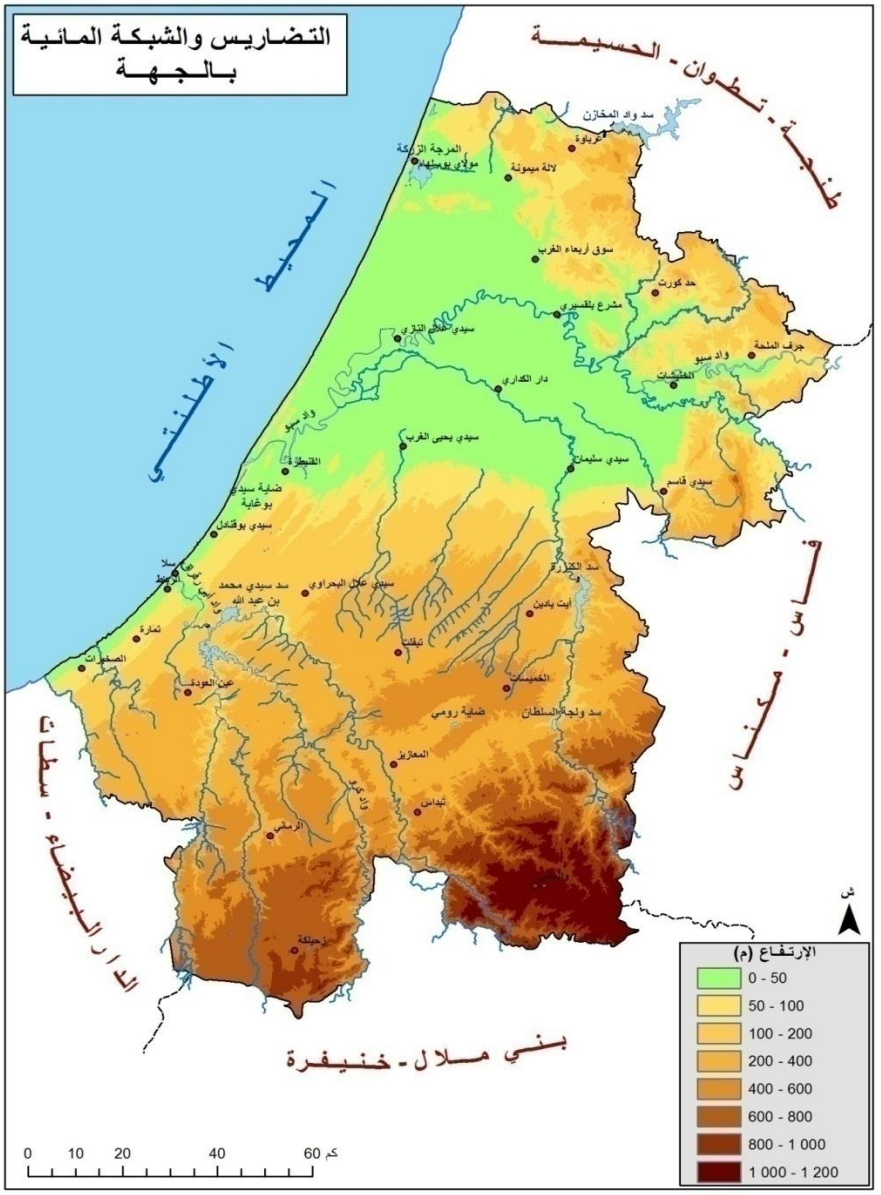
التضاريس والشبكة المائية
بالجهة
طنجة - تطوان - الحسيمة
المحيط الأطلنتي
فاس - مكناس
الدار البيضاء - سطات
بني ملال - خنيفرة
الإرتفاع (م)
0 - 50
50 - 100
100 - 200
200 - 400
400 - 600
600 - 800
800 - 1 000
1 000 - 1 200
0 10 20 40 60 كم

2.2- تعدد المخاطر التي يلحقها الإنسان بالمجال الغابوي

تمثل الغابة منظومة بيئية هشة وسريعة العطب، خاصة عندما تقع عليها أشكال مختلفة من الضغوط البشرية، من أخطرها الممارسات التالية :

- **الإفراط في استغلال الغابة** إذ أن ما يؤخذ منها **يعادل مرتين أو ثلاث مرات إمكانياتها على تجديد إنتاجها؛**
- **الرعي الجائر؛**
- **اجتثاث الغابة،** خاصة على هوامشها وانطلاقا من الفجوات الداخلية؛
- **الحرائق** التي تهدد مساحات هامة من الغابة، لا سيما في السنوات الجافة المتعاقبة؛
- **أشكال أخرى من الضغوط تلحق الغابات القريبة من التجمعات الحضرية وضواحيها.**

موازاة مع هذه المخاطر الصادرة عن السلوك البشري، تعاني الغابة أيضا من عوامل طبيعية تؤدي إلى اختلال التوازنات المختلفة، من أهمها :

- **تشايخ عدد كبير من الأشجار،** إضافة إلى صعوبة تجدد الغابة بطريقة طبيعية؛
- أشكال شتى من **الاعتداء على الأشجار** تضعف **قدرتها على الحماية ضد الأمراض الطفيلية؛**
- **التغيرات المناخية** التي **تفاقم التبخر والنتح وعدم انتظام التساقطات** و**إذكاء عوامل التعرية وتدهور التربات وتردي الكساء النباتي الطبيعي وإفقاد توازن المنظومات البيئية**. هكذا يقدر أن مئات آلاف الأطنان من التربة تجرف سنويا، تسبب في **توحل بحيرات السدود،** فتكون بذلك **الخسارة مضاعفة في العالية وفي السافلة، بالنسبة للاقتصاد والمجتمع.**

3.2- مقومات استراتيجية حماية الغابة والحفاظ عليها

إن فالسياسة الغابوية الحالية، الناجمة عن تجارب طويلة في إعداد وتنمية القطاع الغابوي، ذات صبغة تقنية أساسا. اعتمدت نظرة جديدة بركيزتين متكاملتين :

- **وضع حد لحركة التدهور التي لحقت الغابة** في مواقع مختلفة والعمل على إعادة بناء المجال الغابوي بطريقة مندمجة وهادفة؛
- **حماية الغابة وتنويع وظائفها،** مع إشراك مختلف الأطراف الفاعلة والمعنية في تدبير المجال الغابوي.

فعلى ضوء تشخيص نتائج التصميم العشري الغابوي السابق (2005-2014)، تبين أنه من الضروري تقوية المبادرات التي أثمرت وساهمت في حماية الغابة، مع **إحداث التغيرات اللازمة لبلورة مقاربة جديدة تتماشى مع تبدل الأوضاع المناخية وتطور المجال الغابوي والوظائف التي تناط به.** وهذا ما ينص عليه التصميم العشري الحالي :

- **تأمين المجال الغابوي** عن طريق ضبطه وتسجيله بالمحافظة العقارية وخرائط التأريف (Cadastre)؛
- **تعزيز برامج إعادة التشجير وعمليات تجديد الغابة الطبيعية ؛**
- **تقوية عمليات الإعداد الغابوي** بمقاربات مندمجة وتشاورية؛
- **تنظيم وإشراك المجموعات البشرية المستعملة للغابة** في عمليات تثمينها واستغلالها العقلاني، مع تدبير أفضل لمناطق الرعي وتشجيع تنمية المناطق الغابوية؛
- **تحسين التأطير التقني للغابة** بتقوية وسائل حماية صحة النباتات ومكافحة الحرائق.

على أساس مبادئ العمل هذه، فإن التصميم العشري الغابوي الحالي، سطر عدة برامج للتدخل، بعضها تهم مجالات غابوية معينة، بينما تهتم أخرى بمواقع مميزة أو موارد غابوية خاصة (مثل تنمية الوحيش).

3- المشاريع الأساسية لتهيئة وتنمية المجال الغابوي الجهوي

1.3- مشاريع غابات الهضبة الوسطى

- **إعداد الحوض النهري لواد بهت** : صيانة وإنعاش غابة العفصية (thuya) وتعزيزها بالتشجير؛
- **تحسين ظروف المحافظة على التربات وتثبيتها**، مما يساعد على انتظام جريان المياه في عالية سدي ولجة السلطان والقنصرة وحماية حقينتهما من **التوحل ودرء مخاطر الفيضانات في سهل الغرب**؛
- **تثمين غابة الحرشة** بصفتها نواة **لمشروع منتزه وطني بالهضبة الوسطى**، مع **حماية الغابة وتنوعها البيئي**، وإحداث مجال **لتنمية السياحة البيئية**، إضافة إلى **إنشاء محطة المياه المعدنية بأولماس**؛
- **حماية وتنمية غابات واد كرفلة** قصد إنعاشها وتحسين إنتاج الفلين وإصلاح المراعي والمحافظة على الوحيش المحلي.

2.3- غابة المعمورة : تراث طبيعي جهوي

تمثل المعمورة غابة خاصة المغرب، نظرا لموقعها الجغرافي، وامتدادها الكبير، ونوعية تشكيلتها النباتية، ووزنها الاقتصادي، والوظائف الاجتماعية التي تقوم بها، وشدة الضغوط التي تتحملها.

- **من الهامشية إلى المركزية**

حتى مطلع القرن العشرين، **كانت غابة المعمورة في موقع هامشي**. أما بعد الاحتلال الفرنسي، فقد **أصبحت محاطة بمجالات سكانية كثيفة، تتميز بنشاط اقتصادي حديث ومواصلات هامة، فتحولت فجأة من حالة الهامشية إلى وضعية المركزية**، بذلك تغيرت

وظائفها القديمة تدريجيا وظهرت لها أخرى جديدة، بعدما حدد مجالها، ونظمت حركة الرعي فيها، وانطلق استغلال الفلين، وإنتاج الخشب، وغرس أنواع جديدة من الأشجار (الكلبتوس والصنوبر والسنط)، وشرع في استغلال مائها الباطني العذب لتزويد المدن القريبة بالماء الشروب، علاوة على استعمالها للقنص وتربية النحل والتقاط البلوط والترفاس، والتمتع في أرجائها من قبل سكان المدن المجاورة من أجل الترفيه والاسترخاء والتريض... فكل هذه الاستعمالات المختلفة **جعلت الغابة تندمج أكثر في حياة الأرياف والمدن المحيطة بها، فأصبحت مكونا أساسيا بين المجالات الحيوية بالجهة**.

- **أشكال الضغط البشري المفرط على غابة المعمورة**

تواجه المعمورة مجموعة من المشاكل الطبيعية ومن فعل الإنسان. وتأخذ هذه المشاكل بعدا خاصا لكون المعمورة هي **نتاج ظروف طبيعية مميزة** من حيث تربتها وأنواع أشجارها، واعتبارا لكونها **توجد في صميم منطقة كثيفة السكان نشيطة الاقتصاد** :

- **تتأثر المعمورة كثيرا بالتغيرات المناخية التي تنزع نحو الجفاف والقحولة**، وهو ما يجعلها تعاني من حرج مائي تتفاقم حدته مع تزايد **ضخ المياه الجوفية**، مما يؤدي إلى **نزول مستواها** وبالتالي ابتعاده عن جذور الأشجار التي بات يلحقها **حرج فيزيائي خطير يتسبب في تدهورها وإتلافها؛**
- **يمثل الرعي الجائر تهديدا قويا لسلامة الغابة واستمراريتها**، خاصة مع تكاثر قطعان الماشية المجاورة لها والبعيدة، فترتب عن هذه الضغوط **اندثار طبقة العشب**، فيلجأ الرعاة إلى **قطع الأوراق وكسر الأغصان لتغذية المواشي**. ويقدر أن هذه الأشكال من السلوك المدمر تشمل حوالي 1/3 أشجار الغابة في الفترات العادية، وتزيد حدة وانتشارا في مواسم الجفاف الطويلة لتلحق الغابة برمتها.
- **يتجلى أيضا الضغط البشري في الاستعمالات غير السليمة التي يمارسها سكان المدن**، علما أن كتلة هؤلاء تزيد عن 3,3 مليون نسمة يقطنون حول المعمورة أو على مقربة منها.

- **مبادرات تنمية وحماية غابة المعمورة**

يتضمن برنامج العمل مجموعة من المشاريع لتهيئة نحو 140.000 هكتار، ترمي من وراء ذلك إلى تحقيق الأهداف التالية :

- **بالنسبة لغابة أشجار البلوط الفليني بالجناح الغربي أساسا**، الهدف المسطر هو مكافحة أشكال التدهور التي تلحق الغابة لأسباب طبيعية أو بشرية، بغية **إعادة التوازنات التي تضمن استمراريتها في ظروف جيدة**، وكذلك **تحسين المراعي وأنماط استغلالها**، وتجويد أنواع الفلين المستغل، **وإقامة بنيات وتجهيزات مناسبة في أماكن محددة لاستقبال الزوار؛**

- **أما بالنسبة لغابة التشجير، في الشرق أساسا،** فإن التصميم يهدف إلى رفع **مردود أشجار الكلبتوس والصنوبر ولحاء السنط وتحسين المراعي.**

3.3- إعداد وتجهيز غابات المدن وضواحيها

- تغطي غابة بني عبيد نحو 16.000 هـ، بجماعة س. يحيى زعير. يتضمن برنامج تهيئتها تحسين ظروف استدامة المنظومة البيئية المرتكزة على البلوط الفليني، وذلك بتقوية المغروسات القديمة وغرس أشجار جديدة؛ تثمين إنتاج الفلين الجيد؛ تنمية مؤهلات القنص الغابوي؛
- **غابة تمارة، حيث تمتد أشجار البلوط الفليني على حوالي 2700 هـ، مما يمنح سكان الرباط وتمارة والمراكز المحيطة مجالا بيئيا ترفيهيا متميزا. لذا، فإن برنامج العمل يهتم بتحسين ظروف** نمو الأشجار، وتجهيز المجالات المناسبة لاستقبال الزوار.

لقد أدى الانفجار الديمغرافي، بالمدن الساحلية، إلى توسع مفرط في مجالها المبني، حتى إن بعض أجزاء من الغابات أدخلت في بعض الدوائر الحضرية. ونجم عن هذا التطور أن **المجالات الغابوية التي كانت مناطق شبه مهملة، أصبحت جزءا من المجال الحضري يلزم إعداده لفائدة السكان.** هكذا، في إطار **مبادرات تشاورية وتشاركية بين إدارة الغابة والمجالس البلدية** أنجزت مجموعة من التجهيزات لفائدة السكان من أجل التنزه والتريض والاستجمام داخل الغابة : **منتزه ابن سينا بالرباط والحزام الأخضر،** وكذا جوانب من غابة المعمورة الغربية، أهمها موقعا **الساكنية والطايشة بمدينة القنيطرة.**

4- أهمية المناطق الرطبة البيئية

تحتضن المنطقة الساحلية من الجهة مواقع رطبة لها قيمة بيئية رفيعة، مما يستدعي حمايتها وإعدادها من أجل ضمان ظروف استمرارها الأمثل، خاصة وأنها تمثل مواضع يتردد إليها الزوار، وما ينتج عن ذلك من ضغوط مختلفة على الوسط الطبيعي الهش.

1.4- المرجة الزرقاء : تراث بيئي فريد في خطر داهم

تعتبر المرجة الزرقاء **من أهم المواضع البيئية بالمغرب، سواء من حيث بهجة مناظرها أو من حيث ثراؤها البيولوجي.** فصنفت بين المواقع **ذات القيمة البيولوجية والإكولوجية** (1996) **على اللائحة الدولية "رامسار".** نظرا لمحاذاتها لمركز وشاطئ مولاي بوسلهام، واعتبارا للنشاط الزراعي الكثيف الذي يحيط بها، فإن المرجة الزرقاء **معرضة لأشكال شتى من الضغوط والتهديدات وأسباب التلوث.**

والحالة أن **هذا الموقع** المنقطع النظير **لا يتوفر على تصميم تهيئة وتدبير جدير بمكانته وقيمته.** لذا، فإن الإدارة الغابوية وضعت **تصميما لحمايته وتدبير مجاله والحفاظ على رصيده البيئي،** موازاة مع بلورة برنامج **للتربية البيئية وإنعاش السياحة الطبيعية.**

2.4- بحيرة بوغابة : موقع طبيعي ممتاز في قلب مجال كثيف التمدين

تشغل بحيرة بوغابة، المحاذية لمدينة مهدية، منخفضا توجد بها تشكيلة نباتية متميزة وأنواع مختلفة من الطيور، المهاجرة منها أو المقيمة. وفقد **صنفت البحيرة على لائحة رامسار الدولية. ويتردد إلى هذا الموقع زوار مختلفون**.

غير أن هذا الموضع المتميز أصبح، منذ عدة سنوات، **محط إهمال فظيع يتجلى من خلال تدهور الكساء النباتي وزحف الرمال على الغابة، وتلوث البحيرة وتقلص امتدادها واكتساح جل مساحتها بالنباتات والأوحال مع تراكم النفايات والأزبال على اختلافها وتحطيم التجهيزات** التي كانت قد أعدت للزوار.

لذا، فإن إدارة المياه والغابات تعتزم بلورة تصميم محكم لتدبير المكان، مع تنظيم حملات تحسيسية لتوعية الزائرين، وتجديد التجهيزات والبنيات الضرورية، **وتحديث المركز الوطني للتربية البيئية**.

بذلك **يمكن أن يؤلف موقع بوغابة**، مع محيطه المباشر المتمثل في **القصبة الأثرية بالمهدية والشاطئ**، إضافة إلى **الموقع الطبيعي بالفوارات** المجاور، **والآثار التاريخية الرومانية بتاموسيدا** القريبة، وكذا **غابة المعمورة** وتجهيزاتها الترفيهية والرياضية، **والمحطة الاستحمامية ببوقنادل مركبا سياحيا عالي القيمة، يستند إلى القطب الحضري المتمثل في القنيطرة** وما يمكن أن يقدمه من خدمات للنشاط السياحي.

3.4- الفوارات : موقع بيئي تائه

على مقربة من القنيطرة توجد منطقة الفوارات الرطبة التي تم تصنيفها، سنة 1996، **موقعا بيئيا وبيولوجيا متميزا**. غير أن محيطها، المتكون من أراض فلاحية وأحياء سكنية ومنشآت صناعية، يتسبب في **تلويثها**. هنا أيضا ترتئي إدارة المياه والغابات **وضع مشروع لإعداد الموقع مع تصميم لتدبيره وحمايته وتسجيله على لائحة "رامسار" الدولية**.

5- حماية الشواطئ وإعدادها المتوازن

تتوفر جهة ر.س.ق على واجهة بحرية تمتد على نحو 170 كم، تتوزع على طولها، خاصة في القطاع الجنوبي، عدد من الشواطئ التي يبلغ مداها الإجمالي نحو 20 كم. من بين هذه الشواطئ البالغ عددها 17، إثنان لهما أهمية خاصة، نظرا لامتدادهما وهما : **شاطئ مولاي بوسلهام وشاطئ المهدية** (نحو 5 كم)؛ 7 أخرى تتوفر على امتداد متوسط، (بين كيلومتر واحد وكيلومترين)، وهي حالة شواطئ سلا والرباط والهرهورة والصخيرات والقصبة وبوغابة وشاطئ الأمم؛ أما 8 الباقية فيقل امتدادها عن 500م.

يتعلق الأمر **بشواطئ رملية في أغلبها**، تتفاوت أهمية التردد إليها من قبل السكان حسب مدى قربها من التجمعات الحضرية وجودة بيئتها ومستوى تجهيزها. لذا فإن شواطئ الساحل

الجنوبي، القريبة من المدن الكبيرة، تعرف توافدا بشريا هاما، خاصة منها تلك التي لها امتداد يتسع لاستقبال أعداد كبيرة من المستحمين. ونظرا لكونه الشاطئ الكبير الوحيد على الساحل الشمالي يتوفر على خط رملي مديد، فإن شاطئ م. بوسلهام يمثل مقصدا شعبيا تحج إليه أعداد غفيرة من سكان منطقة الغرب، إضافة إلى من يفد إليه من منطقة زمور وبعض المدن البعيدة مثل مكناس وفاس وغيرها.

باستثناء الشواطئ الهامة الواقعة بين بوقنادل والصخيرات، التي تتوفر على **شبكة التطهير السائل، فإن غالبية الشواطئ تفتقر لهذا النوع من التجهيز**، بحيث أن المياه الملوثة تصب في "حفر صحية"، تفيض من حين إلى آخر، أو تصرف رأسا إلى البحر. تعاني بعض الشواطئ أيضا من انعدام أو سوء التطهير الصلب، بينما يلحق بعضها الآخر التلوث الصادر عن استعمال القوارب ذات المحركات (زيوت ونفط).

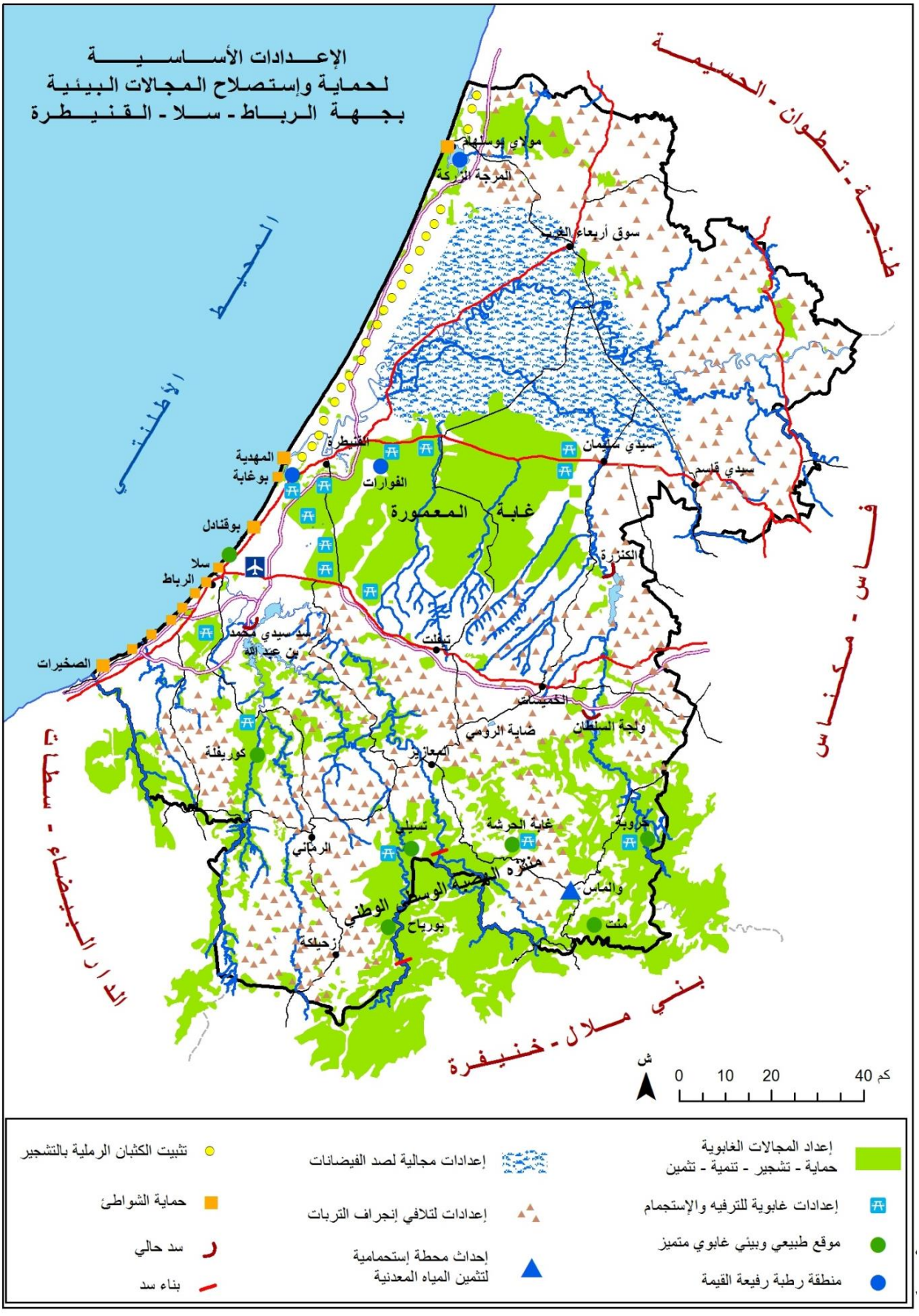
الإعـــدادات الأســـاســـيـــة
لـحـمـايـة وإسـتـصـلاح الـمـجـالات الـبـيـئـيـة
بـجـــهـــة الـربـــاط - ســـلا - الـقـنـيـــطـرة
المحيط الأطلنتي
طنجة - تطوان - الحسيمة
فاس - مكناس
الأطلس البيضاء - سطات
بني ملال - خنيفرة
مولاي بوسلهام
المرجة التركة
سوق أربعاء الغرب
القنيطرة
المهدية
بوغابة
الفوارات
سيدي سليمان
سيدي قاسم
الغابة المعمورة
بوقنادل
سلا
الرباط
الكنزرة
سيدي الحمدي
بن عبد الله
تيفلت
الصخيرات
الخميسات
ضاية الرومي
واحة السلطان
كوريفلة
المعازيز
غابة الحرشة
تسيلي
الرماني
منزه الهضبة الوسطى الوطني
والماس
بوزياد
زحيلكة
ش
0 10 20 40 كم
إعداد المجالات الغابوية
حماية - تشجير - تنمية - تثمين
إعدادات غابوية للترفيه والإستجمام
موقع طبيعي وبيئي غابوي متميز
منطقة رطبة رفيعة القيمة
إعدادات مجالية لصد الفيضانات
إعدادات لتلافي إنجراف التربات
إحداث محطة إستحمامية
لتثمين المياه المعدنية
تثبيت الكثبان الرملية بالتشجير
حماية الشواطئ
سد حالي
بناء سد

تفعيل التصميم الجهوي لإعداد تراب جهة الرباط-سلا-القنيطرة

1- الأدوات الإجرائية المقترحة لمواكبة التصميم الجهوي لإعداد التراب

يقترح التصميم الجهوي لإعداد التراب استراتيجية عمل مندمجة تنبني على إنجاز مجموعة من المشاريع المهيكلة، خاصة في ميادين البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية، بهدف تقوية الإنتاج وتنويعه في كافة القطاعات، وكذا تجويد الخدمات الاجتماعية والثقافية والاهتمام بالبيئة وصيانتها. فإنجاز هذه الاستراتيجية جاء نتيجة القيام بتشخيص معمق للأحوال التي توجد عليها الجهة، خاصة من الناحية الاقتصادية، ثم التحليل المدقق الذي شمل مختلف مجالات المشاريع التي تتكون منها الجهة.

1.1- التدابير المواكبة

نظرا لكون مدة صلاحية التصميم الجهوي لإعداد التراب تغطي عقدين، فقد تم إعداد مشروع هذا التصميم وفق مقاربة تشاورية على المستويين المجالي والقطاعي من أجل بلورة رؤية استراتيجية واستشرافية سمحت بتحديد خيارات التهيئة المجالية (صفحة 22) على مدى 25 سنة. وذلك انطلاقا من التشخيص الترابي الاستراتيجي الذي تم إنجازه للجهة.

وقد انبثق عن هذه الرؤية الاستراتيجية والاستشرافية عدد من المشاريع التي تندرج في إطار النظرة الاستراتيجية الشاملة التي حضرتها الإدارات العمومية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعداد المجال الترابي. بمعنى أن هذه **المشاريع المقترحة تهدف إلى تقوية البرامج الوزارية** قصد تحسين الأوضاع ومن أجل توجيه تموقع المشاريع المبرمجة التي لم تحدد أماكنها بعد.

وبقدر ما يعتمد تنفيذ المشاريع الكبرى والمهيكلة على مساهمة الدولة والجهة، بقدر ما يقتضي هذا إشراك مختلف الجماعات الترابية المعنية بهذه المشاريع المبرمجة فوق ترابها، وذلك سعيا للوصول إلى أعلى مستوى من التنسيق والتكامل في إنجازها. لذا يجب الحرص على تشجيع التعاون بين الجماعات قصد توحيد الجهود والمساهمة في الوسائل المادية وتعبئة الطاقات البشرية لتحقيق مشروع ذي منفعة مشتركة. وكذلك من أجل تحقيق تكامل وانسجام تامين بين مختلف وثائق التخطيط من جهة، والبرامج المعتمدة على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي من جهة أخرى.

2.1- التنسيق، التتبع والتقويم

يتعين في هذا الإطار بلورة رؤية شاملة لتتبع وتقييم تنفيذ مضامين التصميم الجهوي لإعداد التراب فيما يخص الخيارات الاستراتيجية والمشاريع المقترحة خاصة المهيكلة منها. حيث يتم التنسيق وتتبع تنفيذ المشاريع المدرجة في إطار البرامج التي تعدها الجهة وباقي الجماعات وفقا للمساطر التنظيمية والقانونية الجاري بها العمل. مما يمكن من تقييم متواصل لقياس وتتبع درجة تنفيذ مضامين التصميم الجهوي لإعداد التراب.

ويستلزم ذلك وضع لائحة بيانات تضم المعطيات الأساسية حول التوجهات والأهداف المسطرة في التصميم الجهوي في تقاطع مع مجالات المشاريع الكبرى وكذا المشاريع المهيكلة، سواء المنجزة منها أو التي لا تزال في طور الإنجاز، فضلا عن المشاريع المبرمجة ضمن مختلف البرامج القطاعية والترابية.

3.1- إجراءا ت وأدوات المواكبة

يتوقف نجاح الاختيارات الاستراتيجية، على مدى توفر أدوات العمل الضرورية، المتميزة بالفعالية والابتكار، قصد الحصول على أفضل النتائج الممكنة. يمكن هنا أن نؤكد على الأدوات الإجرائية الأساسية التالية:

- **السهر على تفعيل حكامة جهوية مبتكرة ورائدة،** تسمح للمؤسسة الجهوية أن تقوم بدور الفاعل التنموي الرئيسي، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، والحالة أن مقتضيات مشروع الجهوية المتقدمة تمنح المجلس الجهوي بحكم أنه أصبح الشريك والفاعل الأساسي في عملية التنمية صلاحيات واسعة وإمكانات مادية هامة تخوله أن يقوم بمهمته في ظروف جيدة، مما يستدعي التسلح بموارد بشرية ذات كفاءات عالية، وتجهيزات عصرية، وخطة تنظيمية محكمة.

- **مواكبة وتعميم أساليب التسيير الحديثة على مستوى الجماعات** والحصول على المعلومات الكافية، والاندماج بطريقة فاعلة ومسؤولة في برامج التنمية وإعداد المجال التي تخص ترابها.

- **توفر الجهة على نظام معلوماتي وتواصلي عالي الفعالية،** بهدف تحسيس المجالس الجماعية والإدارات المحلية والمجتمع المدني والسكان بأهمية توجهات وخيارات التصميم الجهوي لإعداد التراب، وكذا المشاريع المتعلقة بتنمية مجالهم الجماعي، بغية الحصول على انخراطهم الفعال في تنفيذ المشاريع المبرمجة.

- **توفر الجهة على بنك معلومات** يتم تغذيته باستمرار، تحتوي على أكبر قدر ممكن من الوثائق، القديمة والحديثة (إحصائيات، خرائط، صور أرضية وجوية وفضائية ...)، المتعلقة بالجهة والجماعات المنتمية لها وكذا على المعلومات الضرورية المتعلقة بالجهات المجاورة والمجال الوطني، إضافة إلى تقويمات تخص تجارب جهوية أو إقليمية أو جماعية، من المغرب أو من الخارج، ذات فائدة في عمليات إعداد المجال وتنفيذ المشاريع.

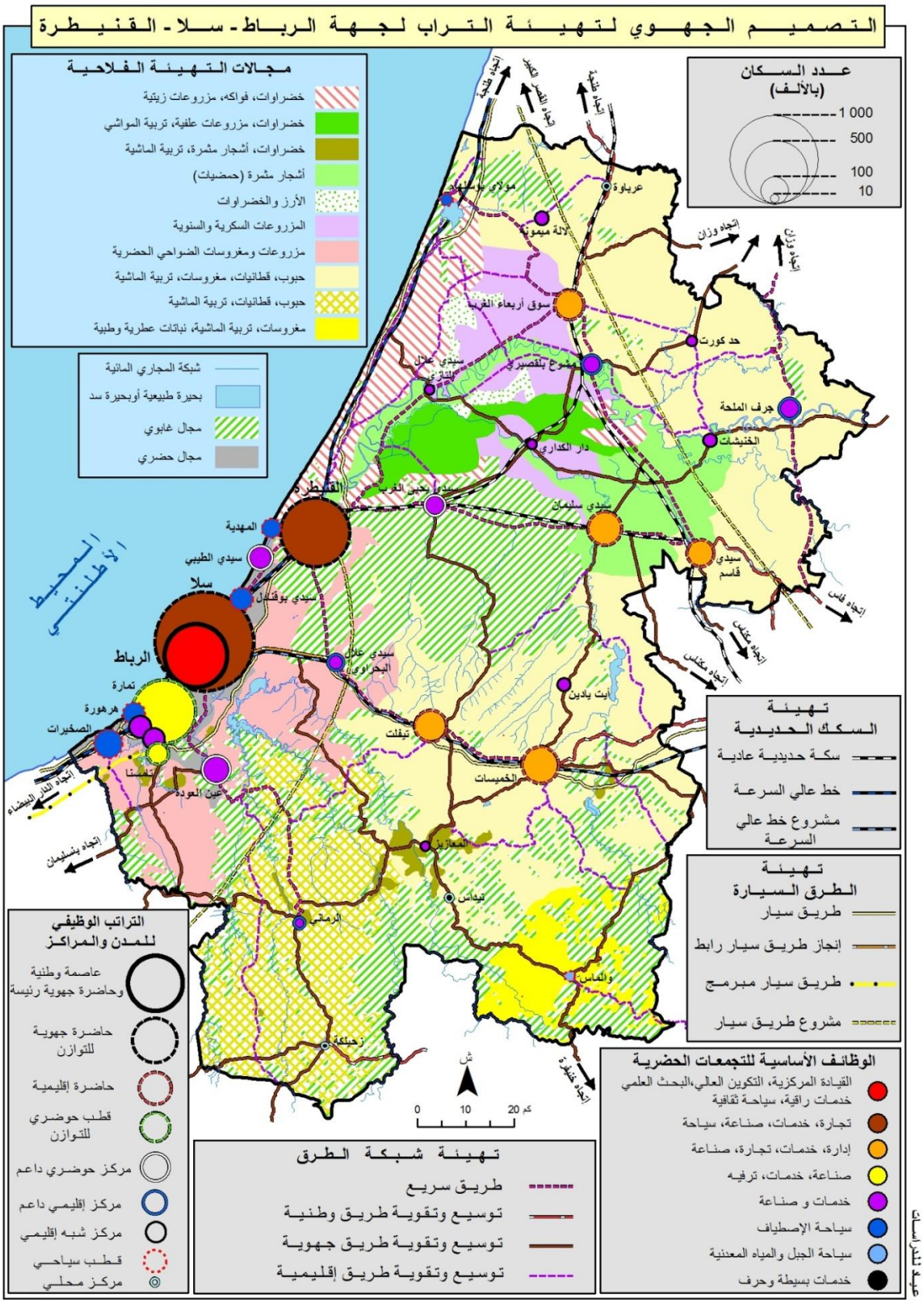
التصميم الجهوي لتهيئة التراب لجهة الرباط - سلا - القنيطرة
مجالات التهيئة الفلاحية
خضراوات، فواكه، مزروعات زيتية
خضراوات، مزروعات علفية، تربية المواشي
خضراوات، أشجار مثمرة، تربية الماشية
أشجار مثمرة (حمضيات)
الأرز والخضراوات
المزروعات السكرية والسنوية
مزروعات ومغروسات الضواحي الحضرية
حبوب، قطانيات، مغروسات، تربية الماشية
حبوب، قطانيات، تربية الماشية
مغروسات، تربية الماشية، نباتات عطرية وطبية
شبكة المجاري المائية
بحيرة طبيعية أوبحيرة سد
مجال غابوي
مجال حضري
عدد السكان (بالألف)
1 000
500
100
10
القنيطرة
المهدية
سيدي الطيبي
سلا
سيدي بوقنادل
الرباط
تمارة
هرهورة
الصخيرات
تابسنا
عين العودة
سيدي علال البحراوي
سيدي يحيى الغرب
سيدي سليمان
سيدي قاسم
مولاي بوسلهام
عرباوة
لالة ميمونة
سوق أربعاء الغرب
حد كورت
مشرع بلقصيري
سيدي علال التازي
جرف الملحة
الخنيشات
دار الكداري
أيت يادين
تيفلت
الخميسات
المعازيز
تيداس
الرماني
زحيلكة
والماس
اتجاه طنجة
اتجاه القصر الكبير
اتجاه فاس
اتجاه وزان
اتجاه مكناس
اتجاه الدار البيضاء
اتجاه بنسليمان
اتجاه خنيفرة
المحيط الأطلنتي
تهيئة السكك الحديدية
سكة حديدية عادية
خط عالي السرعة
مشروع خط عالي السرعة
تهيئة الطرق السيارة
طريق سيار
إنجاز طريق سيار رابط
طريق سيار مبرمج
مشروع طريق سيار
التراتب الوظيفي للمدن والمراكز
عاصمة وطنية وحاضرة جهوية رئيسة
حاضرة جهوية للتوازن
حاضرة إقليمية
قطب حوضري للتوازن
مركز حوضري داعم
مركز إقليمي داعم
مركز شبه إقليمي
قطب سياحي
مركز محلي
تهيئة شبكة الطرق
طريق سريع
توسيع وتقوية طريق وطنية
توسيع وتقوية طريق جهوية
توسيع وتقوية طريق إقليمية
الوظائف الأساسية للتجمعات الحضرية
القيادة المركزية، التكوين العالي،البحث العلمي خدمات راقية، سياحة ثقافية
تجارة، خدمات، صناعة، سياحة
إدارة، خدمات، تجارة، صناعة
صناعة، خدمات، ترفيه
خدمات و صناعة
سياحة الإصطياف
سياحة الجبل والمياه المعدنية
خدمات بسيطة وحرف
ش
0 10 20 كم
عبد الدراسات